

رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي وكالة
الباحث

م.ق. صلاح نوري خلف
نافع حسين علي

المستخلص

تواجه المصارف العديد من المخاطر المتنوعة : والتي تُعدّ من الظواهر الخطيرة التي تتسبب في حالة تحققها هدراً للأموال وتهديداً لخطط التطوير والتنمية المراد تطبيقها للوصول إلى تحقيق الأهداف التي وضعتها، مما دفع هذه المصارف وإداراتها إلى إيجاد الحلول المناسبة والسريعة، وكان من ضمن هذه الحلول الاعتماد على إدارة المخاطر المصرفية ودورها الفعال في تعريف وتحديد وقياس ومراقبته المخاطر ومحاولتها السيطرة والإحاطة بالمخاطر المتوقع حدوثها لغرض تطويقها وجعلها في ضمن الحدود المقبولة: وعليه بدأت تظهر وتسد الكثير من التشريعات التي تسعى وضع هيكل عام لإدارة المخاطر ووضع أطر محددة للمخاطر كافة وانواعها ونطاقها ووضع الحلول المناسبة للسيطرة عليها وتخفيضها للحد الأدنى: وتحت إشراف الإدارة العليا التي تعمل توفير كافة الاختصاصات المؤهلة علمياً وعملياً : كذلك الحال بالنسبة للمدقق الخارجي من خلال إجراءات التدقيق وفقاً لأسلوب المخاطر وفق مقررات بازل (II) ،وعليه فان مشكلة البحث تتمثل في محدودية إستعمال مؤشرات قياس المخاطر المصرفية من قبل المدقق الخارجي عند تنفيذ إجراءات التدقيق في القطاع المصرفي: ويهدف البحث بشكل عام الى التاكيد على أهمية ودور المدقق الخارجي في حماية المصارف من المخاطر المصرفية واستمراريتها وتسليط الضوء على التشريعات وتوصيات لجنة بازل (I |) في وضع معايير وقواعد موحدة لضبط اداء العمل المصرفي: وان اهمية البحث تظهر من خلال عملية اتساق وتطبيق المعايير الدولية والمفاهيم الحديثة لمقررات لجنة بازل الدولية مع التطبيقات الحالية في المصارف المحلية في ادارة المخاطر المصرفية، وكذلك مساهمة البحث في اقتراح برنامج اختبار وتدقيق على ادارة المخاطر في القطاع المصرفي في ضوء المعايير الدولية وتوصيات بازل (I |) والتشريعات المحلية . واستند البحث على فرضية أساسية مفادها أن اعتماد التدقيق الخارجي على معايير التدقيق الدولية وتوصيات بازل (II) يؤدي الى زيادة فاعلية التدقيق على إدارة المخاطر المصرفية ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة لهذا البحث وإعطاء أفضل تصور للقارئ وبشكل انسيابي ومنطقي ، فقد أعتمد الباحث أسلوبين تمثل الأول في تقديم دراسة نظرية حول الموضوع عن طريق الاستعانة بالمصادر العلمية الأكاديمية ذات العلاقة بمادة البحث ، أما الأسلوب الثاني فقد انصب على البحث الميداني في ماتم عرضه في الجانب النظري من مفاهيم عن طريق اقتراح وتطبيق أنموذجي اختبارات الرقابة وتقييم المخاطر المصرفية في ضوء الدراسة النظرية و العملية تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات و التوصيات التي تتعلق بموضوع البحث و عينته المختارة.

Abstract

Banks face many of the various risks: which are of dangerous phenomena that cause the state achieved a waste of money and a threat to future development plans to be applied to reach the goals set by: prompting banks and departments to find appropriate solutions and fast: and it was within these solutions rely on Banking risk management and effective role in defining and identifying: measuring and monitoring risk and trying to control and take risks is expected to occur in order to encircle and make it in within acceptable limits: and try to avoid them in the future to reduce the losses that are likely to be exposed to the bank: and it began to emerge and dominate a lot of legislation that seeks to structure the year risk management and the development of specific frameworks for risk all kinds: scope and develop appropriate solutions to control it and reduced to the minimum: and under the supervision of senior management that works to provide all disciplines qualified scientifically and practically: and that the success of risk management depends on the extent of his commitment to legislation and frameworks specific and clear objectives and the extent of early preparedness to reduce risks: as well as the case of the external auditor through audit procedures and according to the method of risk in accordance with the decisions of the Basel (I |): and that the research problem is the limited use of indicators to measure bank risk by external auditors when performing audit procedures in the banking sector: and the research aims in general to emphasize the importance and the role of the external auditor to protect the banks from the banking risks: continuity and highlight the

legislation and the recommendations of the Basel Committee (||) in the development of standards and uniform rules to adjust the performance of the banking business: and the importance of research showing through the process of consistency and application of international standards and modern concepts of the decisions of the Commission international Basel with current applications in local banks in the management of banking risks: as well as the contribution of research in Motion program of testing and scrutiny on risk management in the banking sector in the light of international standards and recommendations of the Basel (||) and domestic legislation. And was based on research on the basic premise that the adoption of the external auditor on the international auditing standards and recommendations of the Basel (||) leads to increase the effectiveness of the audit on the management of banking risks in order to achieve the desired goals of this research and give a better perception of the reader and are streamlined and logical: they have adopted a researcher two methods represent the first to provide a theoretical study on the subject by outsourcing scientific academic related material research: while the second method has been focused on field research in what has been presented in the theoretical side of concepts through the application of a prototypical tests of controls and risk assessment of banking in the light of theoretical study and practical has been reached to a set of conclusions and recommendations on the subject of search and appointed selected .

المقدمة Introduction

إن التطور التكنولوجي الحاصل في العالم أدى إلى التزايد المستمر لكم المخاطر التي تتعرض لها المصارف وأعمالها وأنشطتها وجعلها أكثر عرضة للمخاطر والمتمثلة بحدوث أزمات اقتصادية شديدة أثرت على اقتصاديات الدول في العالم والتي بدورها أثرت على الاسواق العالمية والوحدات الاقتصادية العاملة في ضمن نطاقه، و أن أهم أسباب حدوث تلك الأزمات المصرفية هي عدم إدارة المخاطر المصرفية بصورة جيدة التي واجهته المصارف من ناحية، وضعف الرقابة الداخلية والخارجية ناحية أخرى :فان دور إدارة المخاطر في إبقاء التعرض للمخاطر ضمن معايير ومستويات آمنة عن طريق تحديد وتحليل الاسباب الجوهرية (الأساسية) المؤدية اليها ، مما تطلب التحوط لها والاستعداد المبكر لمواجهةها والحد منها ، لاسيما بعد الانفتاح الكبير الذي شهدته الأسواق المالية والمصرفية الدولية: كما أن مسؤولية المدقق الخارجي في تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في البيانات المالية عن طريق فهم المنشأة وبيئتها بما في ذلك الرقابة الداخلية و اجراءات تقييم المخاطر والانشطة ذات العلاقة ، تؤدي دوراً كبيراً في تطوير المؤسسات المالية وادارة المخاطر المصرفية، وإن الهدف الرئيس لعملية التدقيق الخارجي هو تمكين المدقق من إبداء الرأي فيما إذ كانت القوائم المالية المنشورة للمصرف تعبر بصورة حقيقية وعادلة عن المركز المالي للمصرف ونتائج نشاطه، وتزويد الإدارة العليا بتقرير حول ملاءمة أنظمة الرقابة الداخلية، وتحليل المخاطر المصرفية ، ومدى الالتزام بالمتطلبات القانونية ، وتواجه المصارف العراقية كما هو حال المصارف في العالم، تحديات كبيرة حول كيفية إدارة مخاطر والخطوات والإجراءات الواجب اتخاذها لضمان سلامة وملاءة المصارف من أجل تجاوز الأزمات والخروج منها بشكل يؤهلها إلى تحقيق النمو لمرحلة ما بعد الأزمة، ولتجاهل أساسيات إدارة المخاطر من النتائج السلبية على المصارف.

١- مشكلة البحث:

أدت التطورات المتسارعة على أصدده تحرير وعولمة الخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات المصرفية إلى تنوع نشاطات المصارف، وازدياد درجة تعقيدها، ومن ثم تنوع وتعقيد بنية المخاطر المصرفية، فضلا عن أن معايير التدقيق الدولية قدمت ارشادات للمدقق الخارجي لتحديد المخاطر ، وكيفية الاستجابة لها ، عن طريق اطلاع الباحث على برامج التدقيق المستخدمة في ديوان الرقابة المالية الاتحادي لقطاع المصارف، شخص محدودية تنفيذ اجراءات تدقيق إدارة المخاطر المصرفية . بناء لما تقدم تتمثل مشكله البحث ب(محدودية استخدام مؤشرات تقييم المخاطر المصرفية من قبل المدقق الخارجي عند تنفيذ اجراءات التدقيق في القطاع المصرفي).

٢- هدف البحث:

يهدف البحث بشكل عام الى التاكيد على أهمية ودور المدقق الخارجي في تقييم اجراءات ادارة المخاطر المصرفية ، والاهداف الفرعية للبحث هي :-

٢-١- تحديد أنواع المخاطر المصرفية التي تتعرض لها المصارف العراقية وكيفية تجنبها وتقييمها وفق المؤشرات لبعض من المخاطر المصرفية .

٢-٢- إبراز دور المدقق الخارجي في الرقابة على إدارة المخاطر في المصارف العراقية .

- ٢-٣- تسليط الضوء على التشريعات وتوصيات لجنة بازل (I) في وضع معايير وقواعد موحدة لضبط اداء العمل المصرفي .
٢-٤- إقتراح انموذج أختبار وتدقيق ادارة المخاطر على القطاع المصرفي.
(٣) - اهمية البحث:

نظرا للتطورات السريعة في القطاع المصرفي وزيادة الاستثمار في هذا القطاع وما صاحب ذلك من مخاطر كبيرة وكثيرة لها تاثيرات سلبية على عمل هذه المصارف وقراراتها الائتمانية، وأهمية البحث في الوقت الحاضر تتلائم والتوسع الحاصل في القطاع المصرفي وشمولها التعاملات المالية كافة، فضلا عن مسؤولية المدققين الخارجيين والاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبه في الحد من المخاطر المصرفية ، وكذلك مساهمة البحث في اقتراح انموذج أختبار وتدقيق على ادارة المخاطر في القطاع المصرفي في ضوء المعايير الدولية وتوصيات بازل (I) والتشريعات المحليه .

(٤) - فرضية البحث . يعتمد البحث على فرضية مفادها :

إن اعتماد المدقق الخارجي على معايير التدقيق الدولية وتوصيات بازل (III) يؤدي الى زيادة فاعلية التدقيق على إدارة المخاطر المصرفية.

(٥) - أساليب جمع المعلومات :

٥-١- الجانب النظري:

أ-المراجع والكتب العربية والاجنبية

ب-الاطاربح والبحوث

ج-مواقع شبكة المعلومات المختصة

٥-٢- الجانب التطبيقي

أ. البيانات المالية لعينة البحث .

ب. تقارير الادارة لعينة البحث ، قانون الشركات العامة (٢١) لسنة (١٩٩٧) ، قانون المصارف (٩٤) لسنة (٢٠٠٤) .

ج. تطبيق انموذج إختبارات الرقابة، الذي نفذ ميدانيا للوصول الى فاعلية الضوابط الرقابية ولاثبات فرضية البحث.

(٦) مجتمع البحث وعينته:-

يتمثل مجتمع البحث بالمصارف التجارية العاملة في العراق ، اما عينة البحث والتي تم أختيار لتطبيق انموذج إختبارات الرقابة وهي المصارف الحكومية (الرشيد ، والرافدين) ، وتطبيق انموذج اختبارات الرقابة على ادارة المخاطر المصرفية .

(٧) - حدود البحث

٧-١-الحدود المكانية المتمثلة المصارف التجارية المذكورة في مجتمع البحث .

٧-٢- الحدود الزمانية والمتمثلة تطبيق مؤشرات تقييم المخاطر المصرفية، لكل من المصارف الحكومية (الرشيد ، الرافدين) للسنوات(٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١١) .

(٨) - مناهج البحث:

أعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري والمنهج الاستقرائي (دراسه الحالة) في الجانب التطبيقي لاثبات فرضية البحث.

المبحث الأول: اجراءات التدقيق على وفق معايير التدقيق الدولية والانتوساي .

يتحمل المدقق الخارجي مسؤولية الإفصاح عن أية مخاطر أو شكوك تهدد كيان المؤسسات المالية، ويعد ذلك من ضمن مهام التدقيق عند تدقيق البيانات المالية ، لتتمكن الادارت العليا من اتخاذ القرارات المناسبة وبالتوقيت المناسب بشأن ما تتعرض تلك المؤسسات من مشكلات أو مخاطر . تعريف التدقيق الخارجي : عرفت جمعية المحاسبين الامريكية(AAA) التدقيق هو عملية منظمة ومنهجية

لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي ، التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية ، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج و المعايير المقررة ، وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق (توماس: وهنكي، 1989: 18) ، وأهمية التدقيق تتمثل في كونه وسيلة لاغاية تخدم جهات كثيرة ذات مصلحة مع المنشأة سواء كانت أطراف داخلية أو خارجية تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها ومن الامثلة على هذه الطوائف والفئات (المديرين ، والمستثمرين الحاليين والمستقبلين ، والبنوك ، ورجال الاعمال والاقتصاد ، والهيئات الحكومية المختلفة ، ونقابات العمال ، فضلا عن ادارة المنشأة.... الخ) (عبدالله، ٢٠٠٤: ١٥) ، وان الهدف من اجراء عملية تدقيق البيانات المالية هو تعزيز درجة ثقة المستخدمين المستهدفين في البيانات المالية ويتم ذلك من عن طريق تعبير المدقق عن رأيه حول ما اذا كانت البيانات المالية معدة من كافة النواحي المهمة وفقا لاطار اعداد التقارير المالية المعمول به. (معيان التدقيق الدولي : ٢٠٠ : ٢٠١٣ : ٧٥) ، والابلاغ عن البيانات المالية المدققة وتحديد ما اذا كانت البيانات تظهر بصورة عادلة للموقف المالي للمنظمة ونتائج عملياتها للمدة، وتم أعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (Sawyer:Dittenhofer:Scheiner, 2003:6-8).

وان مسؤوليات وواجبات التدقيق الخارجي القيام بفحص أنتقادي منظم للبيانات المالية بهدف اعطاء رأي فني محايد عن مدى عدالة هذه البيانات وتمثيلها للحقيقة ، ويعد هذا الرأي حصيلة ماتوصل اليه، وله أثاره على كافة الاطراف ذات العلاقة التي تأخذ هذا الرأي بعين الاعتبار عند اتخاذ قراراتها المالية ، فاذا ما قام باختبارات واجراءات التدقيق بما يتفق مع معايير التدقيق المقبولة قبولاً عاماً وبذل العناية المهنية الكافية ويتضمن التقرير الحقائق والنتائج التي توصل اليها المدقق فانه يكون قد قام بواجباته على الوجه السليم واعفى نفسه من المسؤولية ، (الذنيبات، ٢٠٠٩: ٧٢) ، وكسب التأكيد المناسب حول المعلومات والبيانات المالية ومطابقة لكل الجوانب مع الاطار الدولي وكشف الاخطاء في البيانات المالية ليتمكن من أبدا الرأي وتقييم فعالية الرقابة الداخلية في التقرير المالي . (ARENS, 2008: 164)

اولا . مفهوم معايير التدقيق

ورد معنى المعايير في اللغة العربية وهي جمع معيار ، هو المقياس الذي يقاس به، فضلا عن الحكم والتقييم لمعايير ، وفي الفلسفة هو أنموذج متحقق أو متصور لما ينبغي ان يكون عليه الشئ ، وبهذا يهدف المعيار (الانموذج) تطوير أو تحسين لما هو كائن نحو تحقيق الهدف المنشود ، وكذلك تعني المعايير بأنها مقاييس يستفاد منها للترقية بين الجيد والردي. (معجم المعاني الجامع ، انترنت : alma an) ومعايير التدقيق الدولية تمثل ارشادات عامة يسترشد بها المدققين الخارجيين بهدف ضمان الممارسة الجيدة للتدقيق ، وتوحيد اجراءات التدقيق على المستوى الدولي (مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية ، ٢٠١٣).

ثانيا . معيار التدقيق الدولي (٣١٥)

يحدد هذا المعيار مسؤولية المدقق الخارجي في كيفية تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في البيانات المالية ، سواء الناتجة عن الاحتيال او الاخطاء غير المقصودة لكنها جوهرية على مستوى البيانات المالية أو على مستوى الاثبات ، وذلك عن طريق فهم طبيعة عمل المنشأة وبيئتها بما في ذلك رقابتها الداخلية ، الذي يوافر هذا الفهم والتقييم للمخاطر أساس جيد لتصميم وتطبيق اجراء الاستجابة للمخاطر المقيمة للاخطاء الجوهرية .

ثالثا . اختبارات الرقابة الداخلية

إنَّ الغاية من أختبارات الرقابة الداخلية هو التحقق من الفاعلية التشغيلية للضوابط الرقابية المصممة والموضوعة من قبل الادارة لتحقيق أهداف التدقيق ، وإذا توصل المدقق الخارجي الى مستوى مخاطر الرقابة تختلف عن مستوى تقييم مخاطر الرقابة الاولي يتعين إعادة النظر بمستوى مخاطر الرقابة ، وإذا كانت النتائج متقاربة فتعتمد مستوى المخاطر الاولية .

رابعا . معيار التدقيق الدولي (٣٣٠) استجابة المدقق للمخاطر المقيمة

يهدف المعيار الى تقديم ارشادات للمدقق الخارجي للحصول على ما يكفي من أدلة التدقيق المناسبة حول المخاطر المقيمة للاخطاء الجوهرية عن طريق تصميم استجابات مناسبة لتلك المخاطر ، ويتطرق المعيار الى استجابة المدقق الكلية عند مستوى البيانات المالية

كما تطرق المعيار الى أستجابة المدقق للمخاطر المقيمة للاخطاء الجوهرية عند مستوى الاثبات (مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية، ٢٠١٠) و (أرنز وآخرون، ٢٠١٣ : ٤٨٥-٥٠٣) و (جمعة، ٢٠١٣ : ٢١٠ - ٢٤٠) .

خامسا . بيان ممارسة التدقيق الدولي ١٠٠٦ لسنة ٢٠٠٨ : يهدف هذا البيان الى توفير مساعدة عملية للمدققين في تطبيق معايير التدقيق الدولية لدى تدقيق البيانات المالية للمصارف، ولدى إجراء تدقيق وفق معايير التدقيق الدولية يمثل المدقق لكافة متطلبات المعايير الدولية، وتسليط الضوء على المخاطر الفريدة بالنسبة لأنشطة المصرف ، وينبغي أن يحصل المدقق على فهم لطبيعة تلك المخاطر وكيف يديرها المصرف، ويسمح هذا الفهم أن يقيم المدقق مستويات المخاطر الكامنة ومخاطر الرقابة المرتبطة بنواحي مختلفة من عمليات المصرف ولتحديد طبيعة وتوقيت و نطاق إجراءات التدقيق ، كما تساعده في تحديد درجة الاعتماد على الضبط الداخلي . (المعايير الدولية، ٢٠١٠ : ٥٨)

وبما أن من بين عينة البحث مصرفين حكوميين وانهما خاضعان لتدقيق ديوان الرقابة المالية الاتحادي ، لذا يرى الباحث عرض مامتعلق بالرقابة المالية على وفق معايير الانتوساي ، إذ أن ديوان الرقابة المالية الاتحادي يعد الجهاز الاعلى للرقابة المالية وعضواً في المنظمة الدولية (الانتوساي) فهو يمارس مهام الرقابة المالية ، فضلا عن تدقيق البيانات المالية ، وان منظمة (الانتوساي) قد تبنت معايير التدقيق الدولية ضمن سلسلة اصدارات لجنة المعايير المهنية ، مع اضافات فيما يخص المدقق الحكومي .

وعرفت الرقابة المالية في المؤتمر العربي الاول للمجموعة العربية للاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية (ارابوساي) منهج علمي شامل يتطلب التكامل والاندماج بين المفاهيم القانونية والاقتصادية والمحاسبية والادارية للمحافظة على الأموال العامة ورفع كفاءة أستخدامها وتحقيق الفاعلية في النتائج المتحققة على ان يقوم بهذه المهمة جهاز مستقل ينوب السلطة التشريعية وغير خاضع للسلطة التنفيذية (عبود، خلف، ٢٠١١ : ٢٥) وتحدد ما اذا كانت المعلومات تعكس الاحداث التي تمت خلال المدة وتم تسجيلها على الوجه الصحيح طبقا للقواعد والمعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. (ARENS, 2008:839)

والهدف من الرقابة المالية اوالمراجعة الخارجية هو أبدا الرأي عن مدى عدالة كل من المركز المالي ونتائج التشغيل والتدفقات النقدية واتفق القوائم مع المعايير المحاسبية المتعارف عليها في إطار الاهمية النسبية.(Arens,Elder,Beasley,2008:140) ومن متطلبات التدقيق الحكومي يجب أن يحصل المدقق على فهم وتقييم لنظام الرقابة الداخلية لدى الوحدات الحكومية .وإذا أفتتح المدقق أن الوحدة الحكومية لديها نظام للرقابة الداخلية ممتاز يتم من خلاله توافر بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها فان كمية الادلة ستقل عند إجراء التدقيق وبخلاف مستوى التقييم الادنى عند عدم ملائمة نظام الرقابة الداخلية مما يعوق تنفيذ عمل التدقيق (ARENS,2008:840)، ومسؤولية التدقيق الحكومي هي تدقيق كافة المعاملات المالية المنجزة كافة من قبل الوحدات الحكومية

المختلفة قبل أن تخضع للبرلمان ،فضلا عن جهود التدقيق القيام بعمليات تقييم الكفاءة وفعالية البرامج الحكومية المختلفة، وبالنتيجة الى المسؤولية الكبيرة لاجل تدقيق المصروفات الحكومية تتطلب استخدام المفاهيم التدقيق المتقدمة وتطوير أفضل الطرق اضافة الى متطلبات الخبرة والتاهيل .(ARENNS:Eider:Beasley,2008:35) ويمثل التقرير نهاية عملية التدقيق ويتضمن رأي المدقق بالبيانات المالية والذي يتضمن من ثلاث فقرات الاولى توضح مسؤولية الادارة والمدققين والثانية تصف طبيعة التدقيق للمدة وتقييم المبادئ المحاسبية لعرض البيانات المالية والتقييم الشامل ، والفقرة الثالثة والنهاية فقرة الرأي وهو بيان موجز والذي يستند الى فقرات وادلة التدقيق . (Whittington:Pany,2008:41)، ويجب أن يوضع وفقا الى أسس التدقيق الحكومي المقبولة عموما فضلا عن يصف أن البيانات

المالية مع متطلبات القوانين والمعايير الموضوعية وقد يكون التقرير فني جدا بالقوائم المالية او تقرير شفوي .(أرنز، ٢٠٠٥ : ٢٢)

المبحث الثاني: مفهوم وانواع وإدارة المخاطر المصرفية .

ازدادت المخاطر المصرفية التي تهدد المصارف التجارية والاستثمارية نتيجة زيادة وتعقيد عملياتها وانتشارها في مناطق جغرافية واسعة فضلا عن استعمال تكنولوجيا المعلومات ، ولضمان نجاح المصارف لا بد من ادارة المخاطر المصرفية مراقبتها واتخاذ الاجراءات المناسبة من قبل الادارة العليا وتوليها اهتماماً خاصاً بالدراسة والتحليل في محاولة منها لتجنبها .

وتعرف المخاطر المصرفية هي المخاطر التي يتعرض لها المصرف نتيجة لممارسة نشاطه وقد تعكس تأثيراتها على البيانات المالية وقيام الإدارة بإعطاء إيضاحات كافية عن طريق إدارة تلك المخاطر والعمليات المصرفية المتعلقة بها وسبل الرقابة سيجعل من تلك البيانات اكثر وضوحا ودقة (القاعدة المحاسبية ١٠، ١٩٩٨: ٢٠)

اولا. تصنيف المخاطر:

تصنف المخاطر ضمن البيئة المصرفية الى تصنيفات عدة وسنقوم بعرض كيفية تصنيفها بشكل مختصر:

١. المخاطر المالية (Financial Risks): هذا القسم من المخاطر مرتبطة بالمؤسسات المالية التي تواجه أنواع خاصة من المخاطر بالنظر الى طبيعة نشاطها في تقديم الخدمات المالية للزبائن ، وهي (مخاطر الائتمان Credit Risks، مخاطر السيولة Liquidity Risk، مخاطر أسعار الفائدة Interest Rate Risk، مخاطر السوق Market Risk، مخاطر العملات Currency Risk)
٢. المخاطر التشغيلية (Operational Risk): تعد مخاطر التشغيل هي الضيف الجديد الذي قدمه اتفاق (بازل II) إلى المصارف اذ الزم المصارف بالاحتفاظ رأس مال اضافي لمواجهة مخاطر التشغيل (حشاد، ٢٠٠٥: ٤٠) ، وتعرف بأنها المخاطر الناتجة من فقدان شكل أو عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والأنظمة أو من أحداث خارج عن سيطرة إدارة المخاطر (Majumdar, 2010:356) ، وهي المخاطر الناجمة عن عدم كفاية في العمليات والانتظمة الداخلية للمصرف التي تدعمهم وذلك بسبب خطأ بشري أو أغفال أو خطأ التصميم والتخريب والكوارث الطبيعية (Eddi Cade, 8:199)
٣. مخاطر الأعمال (Business Risk): هناك العديد من مخاطر الاعمال التي تتعرض لها المصارف في مجال عملها أهمها) المخاطر القانونية Legal Risk ، مخاطر السمعة Reputation Risk، المخاطر الاستراتيجية Strategic risk)
٤. المخاطر الإلكترونية (Electronic Risk) : مع تقديم الأنشطة المصرفية الإلكترونية والأنشطة النقدية الإلكترونية وزيادة قنوات الاتصال بين المصارف والزبائن وخارج الحدود المحلية قد تسبب من زيادة أخطار العمل المصرفي كعمليات الاحتيال والنصب أو كشف أسرار الزبائن وتسرب بعض المعلومات عن حساباتهم وغيرها من المخاطر المرتبطة بالتوسع في استخدام الحاسوب والبرامجيات (شبيب، ٢٠١٢: ٢٤٥).

ثانيا . إدارة المخاطر المصرفية :

إدارة المخاطر هي تحديد ومتابعة ومراقبة المخاطر للابلاغ عنها والتحكم فيها للحد من أثارها السلبية، وأهميتها في وقت الثورة التكنولوجية والتي أدت الى إيجاد مخاطر جديدة ومتعددة نتيجة توجه العمل المصرفي الالكتروني مما أدى إلى ظهور مخاطر إضافية مرتبطة بالصرفي الالكترونية. (الشمري، ٢٠١٣: ٤٦).

وتهدف إدارة المخاطر الى تحديد الخسائر من المخاطر المحتملة مثل (كيف تحدث الخسائر ، وكيف يمكن لأحداث معينة مع تسلسل الخطر على إنتاج الخسائر) وان أساليب إدارة المخاطر عن طريق (تحاشي أو تقادي المخاطر ، تقليل أو تخفيض الخطر ، والاحتفاظ بالمخاطر ، وتحويل المخاطر ، وأقتسام المخاطر) (Williams:Smith, 252:1998) ، وان مراحل عملية إدارة المخاطر تتألف من الخطوات التالية (تحديد المخاطر ، تقرير الاهداف ، تعرف المخاطر ، تقييم أوقياس المخاطر ، دراسة البدائل واختيار أسلوب التعامل مع المخاطر ، المتابعة والمراجعة) (Mark, 2013:2)

المبحث الثالث : انموذجي اختبارات الرقابة وتقييم المخاطر المصرفية.

برنامج التدقيق هو خطة وصفية للأجراءات التي يتم إستخدامها من قبل فريق العمل ، للحصول ادلة التدقيق لدعم رأيه في بند أو بنود البيانات المالية (ارينز وآخرون ، ٢٠١٣ : ٦٤٩) ، وإنَّ تصميم برنامج تدقيق المصارف لا يختلف عن خطوات تصميم برنامج التدقيق لأي منشأة ، إذ تبدأ بفهم طبيعة المنشأة وفهم الرقابة الداخلية ، بهدف تحديد مخاطر العمل ومخاطر الرقابة والمخاطر الطبيعية ، واتخاذ الاجراءات التحليلية ، وتنفيذ أختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات والارصدة ، لكن على الرغم من تشابه الاطار العام للتدقيق ، ويبقى وجود خصائص مميزة لاجراءات التدقيق للمصارف ، ومن ابرزها التركيز على المخاطر المصرفية .

اولاً. تطبيق انموذج اختبارات الرقابة على إدارة المخاطر

استكمالاً للبحث في الجانب النظري ، ولأثبت فرضية البحث ، يرى الباحث يمكن الاستعانة بانواع المخاطر التي جرى عرضها في المبحث الثاني لتقديم أنموذج لبرنامج إختبارات الرقابة على ادارة المخاطر المصرفية ويتضمن سبعة محاور وهي (الامور التنظيمية ، المخاطر الائتمانية ، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل ، مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية ، مخاطر القانونية ومخاطر السمعة) وتم تحديد إجراءات الاختبار على ادارة المخاطر استنادا الى وفق متطلبات معيار التدقيق الدولي (٣١٥) و (٣٣٠) والبيان الدولي (١٠٠٦) ، وان هدف تصميم وتنفيذ برنامج إختبارات الرقابة على المخاطر المصرفية هو لتحديد مستوى فاعلية الضوابط الرقابية لادارة المخاطر المصرفية، نظراً لأهمية موضوع ادارة المخاطر في المصارف الحكومية .

وبعد انجاز اختبارات الرقابة لعينة البحث والتوصل الى نتائج اختبارات الرقابة لادارة المخاطر المصرفية ، تم التوصل الى عدد من الاستنتاجات ، والتي وضعت بناءً على نتائج تطبيق أنموذجي إختبارات الرقابة نذكر منها مايلي:

١. عدم وجود ادارة مخاطر مستقلة ترتبط بشكل مباشر مع مجلس الادارة العليا في بعض المصارف المحلية العاملة في العراق ، تقوم بعملية تحديد وتقييم وقياس ورقابة والتحكم بالمخاطر المصرفية المتنوعة والحد منها.
٢. عدم اقرار سياسات وخطط إدارة المخاطر المصرفية من قبل مجلس إدارة بعض المصارف عينة البحث وبشكل كتابي لاغلب المصارف ضمن عينة البحث وتتضمن تحديد ، وتصنيف وتحديد المخاطر المصرفية.
٣. ان فاعلية الضوابط الرقابية لادارة المخاطر للمخاطر الائتمانية بمستوى (متوسط ، وواطي) للمصارف عينة البحث ، فيما يخص تطوير سياسات واجراءات ادارة المخاطر المتعلقة بتحديد وقياس ومراقبة وضبط مخاطر الائتمان وتقديم التوصيات لمجلس الادارة .
٤. ان فاعلية الضوابط الرقابية لادارة المخاطر للمخاطر السوقية بمستوى (متوسط) للمصارف عينة البحث ، فيما يخص أنه يتم ادراك المخاطر السوقية من قبل ادارة المخاطر في المصرف ومن خلال مراكز العملات الأجنبية ، المخاطر الناتجة أسعار الفوائد في السوق.

٥. وفاعلية الضوابط الرقابية لادارة المخاطر لمخاطر السيولة بمستوى (متوسط ، وواطي) للمصارف عينة البحث ، فيما يخص ان ادارة المخاطر تتأكد من موقف السيولة بصفة منتظمة ، وتقوم بأبلاغ مجلس الادارة فوراً وبأية تغيرات مادية تطرا عن مركز السيولة الحالي أو المرتقب ..

٦. ان فاعلية الضوابط الرقابية لادارة المخاطر لمخاطر التشغيل بمستوى (متوسط ، وواطي) للمصارف عينة البحث.

٧. ان فاعلية الضوابط الرقابية لادارة المخاطر للمخاطر الالكترونية بمستوى (متوسط) خصوصاً في وضع السياسات والاساليب الرقابية لادارة المخاطر الالكترونية .

٨. ان فاعلية الضوابط الرقابية لادارة المخاطر للمخاطر القانونية ومخاطر السمعة بمستوى (متوسط ، وواطي) تتضمن اعداد خطط استجابة مناسبة لاحتواء الحوادث والحد منها .

ثانياً. تطبيق انموذج تقييم المخاطر المصرفية

استمرار لمنهج التدقيق وبعد انجاز اختبارات الرقابة لعينة البحث والتوصل الى النتائج التي جرى عرضها، وحيث اظهرت النتائج ان فاعلية الضوابط الرقابية لادارة المخاطر بمستوى (متوسط ، وواطي) خصوصاً فيما يخص تقييم المخاطر المصرفية وابلاغ الادارة دورياً ، تقتضي معايير التدقيق على مراقب الحسابات أن يعد برنامج تدقيق تمثل اجراءات أساسية استنادا الى نتائج اختبارات الرقابة وفيما يخص موضوع البحث فان برنامج التدقيق يتركز على تقييم المخاطر المصرفية وهي (مخاطر الائتمان ، مخاطر السيولة ، مخاطر رأس المال ، مخاطر السوق ، مخاطر سعر الفائدة ، مخاطر التشغيل) : وتم تطبيق انموذج المقترح على عينة المصارف التجارية العامة في العراق لمستوى المخاطر الموجودة والمقدرة فيها وهي مصرف (الرشيد و الرافدين) للبيانات المالية للسنوات (٢٠١١-٢٠٠٧) ، وعلى

ضوء النتائج يجري تنفيذ تقييم المخاطر المصرفية على وفق متطلبات مقررات لجنة بازل (III) والمصادر التي تناولت مؤشرات المخاطر المصرفية وعلى النحو الآتي:

المخاطر المؤشر	الائتمان	السيولة	راس المال	التشغيل
الاول	تخصيصات الديون المعدومة أجمالي الائتمان =x 100	اجمالي القروض أجمالي الودائع =x 100	رأس المال الأساس مجموع الموجودات =x 100	المصاريف الشخصية عدد المستخدمين =x 100
الثاني	القروض المتعثرة أجمالي الائتمان =x 100	الاستثمارات قصيرة الاجل مجموع الاستثمارات =x 100	رأس المال الأساس الموجودات الموزونة بالمخاطر =x 100	ايرادات العمليات المصرفية عدد المستخدمين =x 100
الثالث	الموجودات غير العاملة اجمالي القروض =x 100	مجموع النقد مجموع الموجودات =x 100	رأس المال الكلي الموجودات الموزونة بالمخاطر =x 100	تعويضات المستخدمين عدد المستخدمين =x 100
الرابع	صافي الديون المعدومة اجمالي القروض =x 100		حقوق الملكية مجموع الموجودات =x 100	

واستعمل الباحث الوسط الحسابي على نتائج المؤشرات لتقييم المخاطر المصرفية وهو مجموع قيم مجموعة من الدرجات مقسوما على عدد تلك المشاهدات ، ومعنى هذا ان الوسط الحسابي عبارة عن معدل هذه القيم ويمكن كتابة هذه العلاقة على النحو الآتي:

الوسط الحسابي = مجموع القيم

عدد المشاهدات

ويحسب من الصيغة الرياضية الآتية

$$X = \frac{\sum_{i=1}^n X_i}{n}$$

١.المطلب الاول . المؤشرات لخاصة لتقييم المخاطر المصرفية في المصارف العامة

١-١: مخاطر الائتمان

أولا . تقييم مخاطر الائتمان في مصرف الرافدين الحكومي : في الجدول رقم (٥) تطبيق بعض مؤشرات تقييم مخاطر الائتمان في مصرف الرافدين الحكومي للسنوات (٢٠٠٧ — ٢٠١١) وكما يلي :

جدول (٥) مؤشرات تقييم مخاطر الائتمان في مصرف الرافدين (المبالغ بملايين الدناير)

المؤشر	١	٢	٣	٤	السنة
تخصيصات الديون المعدومة إجمالي الائتمان x 100	القرض المتعثرة إجمالي الائتمان =x 100	الموجودات غير العاملة اجمالي القروض =x 100	صافي الديون المعدومة اجمالي القروض =x 100		
١٧٤١٣	٩١١٧٣	٩١١٧٣	٦٦٥٢		٢٠٠٧
x 100 = ٠,٠٨٩	x 100 = ٠,٤٧	x 100 = ٢٥,٦٣	x 100 = ١,٨٧		
١٩٣٩٦٦٤٢	١٩٣٩٦٦٤٢	٣٥٥٣٠٧	٣٥٥٣٠٧		
٣٩٥٥٥	٨٧٩٣٣	٨٧٩٣٣	٨٠		٢٠٠٨
x 100 = ٠,٢٠	x 100 = ٠,٤٦	x 100 = ١٠,٥٣	x 100 = ٠,٠٩٥		
١٩٠٨٧٩٧٢	١٩٠٨٧٩٧٢	٨٣٤٦٩٢	٨٣٤٦٩٢		
٣٩٤٧٦	٨٨٧٠٨	٨٨٧٠٨	٨١		٢٠٠٩
x 100 = ٠,٢٢	x 100 = ٠,٥١	x 100 = ٦,٨٤	x 100 = ٠,٠٦٢		
١٧٢٩٤٣٧٥	١٧٢٩٤٣٧٥	١٢٩٦٠١٦	١٢٩٦٠١٦		

٦٦	٩٢٣١٨	٩٢٣١٨	٣٤٦٧٧	٢٠١٠
----- x1٠٠=٠,٠١٧ ٣٧٥٤٥٨٤	----- x1٠٠=٢,٤٥ ٣٧٥٤٥٨٤	----- x1٠٠=٠,٤١ ٢٢٣٢٩٧٤٥	----- x1٠٠=٠,١٥ ٢٢٣٢٩٧٤٥	
٢٠١	١٧٨٣٤٥	١٧٨٣٤٥	٣٤٤٨٩	٢٠١١
----- x1٠٠=٠,٠٢٦ ٧٥٩٢٨٦٦	----- x1٠٠=٢,٣٤ ٧٥٩٢٨٦٦	----- x1٠٠=٠,٨١ ٢٢٠١٥٩١٧	----- x1٠٠=٠,١٥ ٢٢٠١٥٩١٧	

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف

كما يمكن استخلاص نتائج المؤشرات من الجدول رقم (٥) واحتساب الوسط الحسابي ، لتقييم المخاطر المصرفية وكما مبين في الجدول رقم (٦) وكما يلي :

جدول (٦) تطبيق الوسط الحسابي						
الوسط الحسابي	سنة ٢٠١١	سنة ٢٠١٠	سنة ٢٠٠٩	سنة ٢٠٠٨	سنة ٢٠٠٧	تسلسل المؤشر
٠,١٦	٠,١٥	٠,١٥	٠,٢٢	٠,٢٠	٠,٠٨٩	١
٠,٥٣	٠,٨١	٠,٤١	٠,٥١	٠,٤٦	٠,٤٧	٢
٩,٥٦	٢,٣٤	٢,٤٥	٦,٨٤	١٠,٥٣	٢٥,٦٦	٣
٠,٣٧	٠,٠٢٦	٠,٠١٧	٠,٠٦٢	٠,٠٩٥	١,٨٧	٤
الجدول من إعداد الباحث						

١. مؤشر نسبة تخصيصات الديون المودومة الى إجمالي الائتمان : عن طريق الجدول رقم (٦) نلاحظ تذبذب معدل هذا المؤشر خلال سنوات البحث حيث النسبة لعام (٢٠٠٧) هي (٠,٠٨٩) حدا أدنى ، وارتفاع نسبة المؤشر الى (٠,٢٠) في عام (٢٠٠٨) ، وفي عام (٢٠٠٩) ارتفع المؤشر الى (٠,٢٢) حدا أعلى ، ونلاحظ انخفاض المؤشر خلال السنوات (٢٠١٠، ٢٠١١)

ليصل الى معدل (٠,١٥) ، وعن طريق هذا المؤشر كلما ارتفعت نسبة المؤشر مخاطر اقل وكلما انخفضت نسبة المؤشر دل ذلك على مخاطر اكبر، وان نسبة المؤشر في عام (٢٠٠٧) سجلت ادنى مستوى ، وفي عام (٢٠٠٩) سجلت اعلى مستوى مقارنة مع الوسط الحسابي والذي بلغ (٠,١٦) و كلما ارتفعت نسبة المؤشر عن نسبة الوسط الحسابي تكون المخاطر اقل وكلما انخفضت نسبة المؤشر عن الوسط الحسابي تكون مخاطر اكبر ، اي المصرف يتعرض الى اكبر مخاطر في عام (٢٠٠٧) بسبب انخفاض تخصيصات الديون المودومة لمواجهة الخسائر الناجمة عن الائتمان ، و اقل مخاطر في عام (٢٠٠٩) .

٢. مؤشر القروض المتعثرة الى إجمالي الائتمان : عن طريق الجدول رقم (٦) نلاحظ تذبذب معدل هذا المؤشر خلال سنوات البحث حيث النسبة في عام (٢٠٠٧) سجل المؤشر نسبة (٠,٤٧) ومبلغ القروض المتعثرة (٩١١٧٣) مليون دينار، وفي عام (٢٠٠٨) أنخفض المؤشر الى (٠,٤٦) ، وفي عام (٢٠٠٩) ارتفع المؤشر الى (٠,٥١) ، وسجل المؤشر حدا أعلى في عام (٢٠١١) حيث بلغ (٠,٨١) ، وعن طريق هذا المؤشر كلما ارتفعت نسبة المؤشر دل ذلك على مخاطر اكبر وكلما انخفضت نسبة المؤشر دل ذلك على مخاطر اقل ، ان نسبة المؤشر في عام (٢٠١٠) سجلت ادنى مستوى ، وفي عام (٢٠١١) سجلت اعلى مستوى مقارنة مع الوسط الحسابي والذي بلغ (٠,٥٣) وكلما ارتفعت نسبة المؤشر عن نسبة الوسط الحسابي تكون المخاطر اكبر وكلما انخفضت نسبة المؤشر عن الوسط الحسابي تكون مخاطر اقل ، بسبب ارتفاع القروض المتعثرة او انخفاض اجمالي الائتمان، اي المصرف يتعرض الى اكبر مخاطر في عام (٢٠١١) بسبب الزيادة في القروض المتعثرة و اقل مخاطر في (٢٠١٠) بسبب الزيادة في اجمالي الائتمان.

٣. مؤشر الموجودات غير العاملة الى اجمالي القروض : عن طريق الجدول رقم (٦) نلاحظ الانخفاض التدريجي لمعدل هذا المؤشر خلال سنوات البحث حيث سجلت أعلى مستوى في عام (٢٠٠٧) حيث بلغ المؤشر (٢٥,٦٦) ، وسجل أدنى مستوى في عام (٢٠١١) (٢,٣٤) حيث بلغ (٢,٣٤) ، وعن طريق هذا المؤشر كلما ارتفعت نسبة المؤشر دل ذلك على مخاطر اكبر وكلما انخفضت نسبة المؤشر دل ذلك على مخاطر اقل ، ان نسبة المؤشر في عام (٢٠١١) سجلت ادنى مستوى ، وفي عام (٢٠٠٧) سجلت اعلى مستوى، وبلغ الوسط الحسابي (٩,٥٦) وكلما ارتفعت نسبة المؤشر عن نسبة الوسط الحسابي تكون المخاطر اكبر وكلما انخفضت نسبة المؤشر عن الوسط الحسابي تكون مخاطر اقل ، اي المصرف يتعرض الى اكبر في عام (٢٠٠٧) لارتفاع الموجودات غير العاملة، و اقل مخاطر في عام (٢٠١١) لارتفاع اجمالي القروض .

٤. مؤشر صافي الديون المدومة الى اجمالي القروض : عن طريق الجدول رقم (٦) نلاحظ إن معدل المؤشر لعام (٢٠٠٧) حيث بلغ (١,٨٧) حذا أعلى ، وإن صافي الديون المدومة بلغت (٦٦٥٢) مليون دينار ، ونلاحظ الانخفاض التدريجي لمعدل المؤشر من عام (٢٠٠٨) ، وسجل أدنى مستوى في عام (٢٠١٠) حيث بلغ (٠,٠٠١٧) ، وعن طريق هذا المؤشر كلما ارتفعت نسبة المؤشر دل ذلك على مخاطر اكبر وكلما انخفضت نسبة المؤشر دل ذلك على مخاطر اقل، وان نسبة المؤشر في عام (٢٠١٠) سجلت ادنى مستوى ، وفي عام (٢٠٠٧) سجلت اعلى مستوى مقارنة مع الوسط الحسابي والذي بلغ (٠,٣٧) ، وكلما ارتفعت نسبة المؤشر عن نسبة الوسط الحسابي تكون المخاطر اكبر وكلما انخفضت نسبة المؤشر عن الوسط الحسابي تكون مخاطر اقل ، ، اي المصرف يتعرض الى اكبر مخاطر في عام (٢٠٠٧) بسبب ارتفاع صافي الديون المدومة واقل مخاطر في عام (٢٠١٠) لانخفاض صافي الديون المدومة .

ثانيا . تقييم مخاطر الائتمان في مصرف الرشيد الحكومي : في الجدول رقم (٧) تطبيق بعض مؤشرات تقييم مخاطر الائتمان في مصرف الرشيد الحكومي للسنوات (٢٠٠٧ — ٢٠١١) وكما يلي :

جدول (٧) مؤشرات تقييم مخاطر الائتمان في مصرف الرشيد (المبالغ بملايين الدناير)

المؤشر السنة	1 تخصيصات الديون المدومة إجمالي الائتمان $x100$	2 القروض المتعثرة إجمالي الائتمان $=x100$	3 الموجودات غير العاملة اجمالي القروض $=x100$	4 صافي الديون المدومة اجمالي القروض $=x100$
٢٠٠٧	٢٣٨٧٢ ٧٢١٩٠٥ $x100=3,30$	٢٠٨٦٨ ٧٢١٩٠٥ $x100=2,89$	٢٠٨٦٨ ٢٢٢٧٧٥ $x100=9,36$	١٣٨٣١ ٢٢٢٧٧٥ $x100=6,20$
٢٠٠٨	٢٦٤٠٨ ١٥٤١٦٠٣ $x100=1,71$	١٩٧٠٧ ١٥٤١٦٠٣ $x100=1,27$	١٩٧٠٧ ٣٧٧١٧٦ $x100=5,22$	٧٣٨٩ ٣٧٧١٧٦ $x100=1,95$
٢٠٠٩	٣٣٩٥١ ١٣٨٢٧٦١ $x100=2,45$	١٨٧٣٣ ١٣٨٢٧٦١ $x100=1,35$	١٨٧٣٣ ٥٠٣٠٨٨ $x100=3,72$	٩٧٠٣ ٥٠٣٠٨٨ $x100=1,92$
٢٠١٠	٢٢١٥٦ ٢٧٥٣٢٠٧ $x100=0,80$	٢٢١٤٠ ٢٧٥٣٢٠٧ $x100=0,8$	٢٢١٤٠ ٩٨٥٦٦١ $x100=2,24$	٧٦٩٣ ٩٨٥٦٦١ $x100=0,78$
٢٠١١	١٦٣٨٤ ٣٥٠٥٦٤٨ $x100=0,46$	٢٠٥٨٢ ٣٥٠٥٦٤٨ $x100=0,58$	٢٠٥٨٢ ١٨٠٥٨٠٨ $x100=1,13$	١٨٦٦ ١٨٠٥٨٠٨ $x100=0,10$

كما يمكن استخلاص نتائج المؤشرات من الجدول رقم (٧) واحتساب الوسط الحسابي ، لتقييم المخاطر المصرفية وكما مبين في الجدول رقم (٨) وكما يلي :

جدول (٨) تطبيق الوسط الحسابي						
تسلسل المؤشر	سنة ٢٠٠٧	سنة ٢٠٠٨	سنة ٢٠٠٩	سنة ٢٠١٠	سنة ٢٠١١	الوسط الحسابي
1	٣,٣٠	١,٧١	٢,٤٥	٠,٨٠	٠,٤٦	١,٧٤
2	٢,٨٩	١,٢٧	١,٣٥	٠,٨٠	٠,٥٨	١,٣٧
3	٩,٣٦	٥,٢٢	٣,٧٢	٢,٢٤	١,١٣	٤,٣٣
4	٦,٢٠	١,٩٥	١,٩٢	٠,٧٨	٠,١٠	٢,١٩
الجدول من إعداد الباحث						

١. مؤشر نسبة تخصيصات الديون المدومة الى إجمالي الائتمان :
عن طريق الجدول (٨) إن معدل هذا المؤشر خلال عام (٢٠٠٧) حيث بلغ (٣,٣٠) ، وانخفاض المؤشر الى (١,٧١) خلال عام (٢٠٠٨) ، وفي عام (٢٠٠٩) ارتفع المؤشر الى (٢,٤٥) ، ونلاحظ إنخفاض المؤشر خلال (٢٠١٠ و ٢٠١١) ليصل الى معدل (٠,٤٦) ، وعن طريق هذا المؤشر كلما ارتفعت نسبة المؤشر دل ذلك على مخاطر اقل وكلما انخفضت نسبة المؤشر دل ذلك على مخاطر اكبر ، وان نسبة المؤشر في عام (٢٠١١) سجلت ادنى مستوى ، وفي عام (٢٠٠٧) سجلت اعلى مستوى مقارنة مع الوسط الحسابي والذي بلغ (١,٧٤) ، وكلما ارتفعت نسبة المؤشر عن نسبة الوسط الحسابي تكون المخاطر اقل وكلما انخفضت نسبة المؤشر عن الوسط الحسابي تكون مخاطر اكبر ، اي المصرف يتعرض الى اكبر مخاطر في عام (٢٠١١) واقل

مخاطر في عام (٢٠٠٧) خلال سنوات البحث ، بسبب تخصيصات الديون المعدومة في عام (٢٠٠٧) اكبر من عام (٢٠١١) لمواجهة الخسائر الناجمة عن الزيادة في إجمالي الائتمان .

٢. مؤشر القروض المتعثرة الى إجمالي الائتمان : عن طريق الجدول رقم (٨) نلاحظ ان معدل المؤشر خلال سنوات البحث ففي عام (٢٠٠٧) سجل المؤشر نسبة (٢,٨٩) حداً أعلى ، واستمر المؤشر بالانخفاض الى عام (٢٠١١) ليصل الى (٠,٥٨) ، وعن طريق هذا المؤشر كلما ارتفعت نسبة المؤشر دل ذلك على مخاطر اكبر وكلما انخفضت نسبة المؤشر دل ذلك على مخاطر اقل ، ان نسبة المؤشر في عام (٢٠١١) سجلت ادنى مستوى ، وفي عام (٢٠٠٧) سجلت اعلى مستوى مقارنة مع الوسط الحسابي والذي بلغ (١,٣٧) ، وكلما ارتفعت نسبة المؤشر عن نسبة الوسط الحسابي تكون المخاطر اكبر وكلما انخفضت نسبة المؤشر عن الوسط الحسابي تكون مخاطر اقل، اي المصرف يتعرض الى اكبر مخاطر في عام (٢٠٠٧) بسبب الزيادة في القروض المتعثرة ، واقل مخاطر في عام (٢٠١١) لزيادة إجمالي الائتمان .

٣. مؤشر الموجودات غير العاملة الى إجمالي القروض : عن طريق الجدول (٨) نلاحظ ان معدل هذا المؤشر خلال سنوات البحث حيث سجلت أعلى مستوى في عام (٢٠٠٧) حيث بلغ المؤشر (٩,٣٦) ، وسجل أدنى مستوى في عام (٢٠١١) حيث بلغ (١,١٣) ، والوسط الحسابي والذي بلغ (٤,٣٣) ، وكلما ارتفعت نسبة المؤشر عن نسبة الوسط الحسابي تكون المخاطر اكبر وكلما انخفضت نسبة المؤشر عن الوسط الحسابي تكون مخاطر اقل ، اي المصرف يتعرض الى اكبر مخاطر في عام (٢٠٠٧) واقل مخاطر في عام (٢٠١١) خلال سنوات البحث ، بسبب انخفاض الموجودات غير العاملة وارتفاع إجمالي القروض .

٤. مؤشر صافي الديون المعدومة الى إجمالي القروض : عن طريق الجدول رقم (٨) نلاحظ ان معدل المؤشر لعام (٢٠٠٧) حيث بلغ (٦,٢٠) حداً أعلى وإن الديون المعدومة بلغت (١٣٨٣١) مليون دينار ، وفي عام (٢٠١١) سجل المؤشر (٠,١٠) حداً ادنى ، والوسط الحسابي والذي بلغ (٢,١٩) ، وكلما ارتفعت نسبة المؤشر عن نسبة الوسط الحسابي تكون المخاطر اكبر وكلما انخفضت نسبة المؤشر عن الوسط الحسابي تكون مخاطر اقل ، اي المصرف يتعرض الى اكبر مخاطر في عام (٢٠٠٧) واقل مخاطر في عام (٢٠١١) خلال سنوات البحث ، بسبب انخفاض صافي الديون المعدومة وارتفاع إجمالي القروض .

ويمكن مقارنة تقييم المخاطر الائتمانية لمصرفي الرافدين والرشد وكما مبين في الجدول رقم (٩) وكمايلي:

جدول (٩) مقارنة تقييم المخاطر الائتمانية لمصرفي الرافدين والرشد		
مصرف	الرافدين	الرشد
تسلسل المؤشر	الوسط الحسابي	الوسط الحسابي
1	٠,١٦	١,٧٤
2	٠,٥٣	١,٣٧
3	٩,٥٦	٤,٣٣
4	٠,٣٧	٢,١٩
الجدول من إعداد الباحث		

من الجدول (٩) نلاحظ عن طريق المؤشر رقم (١) ان الوسط الحسابي لمصرف الرافدين (٠,١٦) والوسط الحسابي لمصرف الرشد (١,٧٤) اي ان مصرف الرافدين يتعرض الى أقل مخاطر ائتمان من مصرف الرشد عن طريق المؤشر رقم (١) بسبب نسبة تخصيصات الديون المعدومة في مصرف الرافدين اكبر من نسبة تخصيصات الديون المعدومة لمصرف الرشد ، وعن طريق المؤشر رقم (٢) ان الوسط الحسابي لمصرف الرافدين (٠,٥٣) والوسط الحسابي لمصرف الرافدين (١,٣٧) اي ان مصرف الرافدين يتعرض الى أقل مخاطر ائتمان من مصرف الرشد ، وعن طريق المؤشر رقم (٣) الوسط الحسابي لمصرف الرافدين (٩,٥٦) والوسط الحسابي لمصرف الرافدين (٤,٣٣) اي ان مصرف الرشد يتعرض الى أقل مخاطر

ائتمان من مصرف الرافدين عن طريق المؤشر رقم (٣) بسبب ان نسبة الموجودات غير العاملة لمصرف الرافدين أكبر من نسبة الموجودات غير العاملة لمصرف الرشد، وعن طريق المؤشر رقم (٤) ان الوسط الحسابي لمصرف الرافدين (٠,٣٧) والوسط الحسابي لمصرف الرافدين (٢,١٩) اي ان مصرف الرافدين يتعرض الى أقل مخاطر ائتمان من مصرف الرشد عن طريق المؤشر رقم (٤) ، بسبب ان الديون المعدومة لمصرف الرافدين اقل من الديون المعدومة لمصرف الرشد .

٢-١ . مخاطر السيولة

أولاً . تقييم مخاطر السيولة في مصرف الرافدين الحكومي : في الجدول رقم (10) تطبيق بعض مؤشرات تقييم مخاطر السيولة في مصرف الرافدين الحكومي للسنوات (٢٠٠٧ — ٢٠١١) وكما يلي :

جدول (١٠) مؤشرات تقييم مخاطر السيولة في مصرف الرافدين (المبالغ بملايين الدنانير)

المؤشر	1	2	3
السنة	إجمالي القروض إجمالي الودائع	الاستثمارات قصيرة الاجل مجموع الاستثمارات	مجموع النقد مجموع الموجودات
٢٠٠٧	٣٥٥٣٠٧ ١٥١٨٩٨٢٦	٢٠١٣٣٦٢ ٢١٠٢٨١٦	١٣١٢٣٤١٨ ٢٤٥٢٤٦٤١٦
	x ١٠٠ = ٢,٣٣	x ١٠٠ = ٩٥,٧٤	x ١٠٠ = ٥,٣٥
٢٠٠٨	٨٣٤٦٩٢ ٢٠٠٣٥٦٩٨	١٣٧٦٩٣٩ ١٤٦٢٠٦٩	١٧٥٩٥٧٢٠ ٢٦٦٤٢٠٦٥٣
	x ١٠٠ = ٤,١٦	x ١٠٠ = ٩٤,١٧	x ١٠٠ = ٦,٦٠
٢٠٠٩	١٢٩٦٠١٦ ٢٠٢٦٠٦٩٤	٢٣٦٤٥٩٧ ٢٤٥٦٣٣٩	١٧٠٤٨٦٢٨ ٢٧٣٥٣٤٣٨١
	x ١٠٠ = ٦,٣٩	x ١٠٠ = ٩٦,٢٦	x ١٠٠ = ٦,٢٣
٢٠١٠	٣٧٥٤٥٨٤ ٢٥٠٨٣٢٧٦	٢٨٤٦٢٤٩ ٢٩٣٧٠٨٥	١٧٢٣٩٢٩٤ ٢٨٦٧١٥١٠٩
	x ١٠٠ = ١٤,٩٦	x ١٠٠ = ٩٦,٩١	x ١٠٠ = ٦,٠١
٢٠١١	٧٥٩٢٨٦٦ ٢٦٥٩٩٣٠٦	٢٥٠٥٦٢٤ ٢٥٩٢٥٦٩	١٤٧١١٩٣٧ ٦٥١٠٩١٠٥
	x ١٠٠ = ٢٨,٥٤	x ١٠٠ = ٩٦,٦٥	x ١٠٠ = ٢٢,٥٩

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف

كما يمكن استخلاص نتائج المؤشرات من الجدول رقم (١٠) واحتساب الوسط الحسابي ، لتقييم المخاطر المصرفية وكما مبين في الجدول رقم (١١) وكما يلي :

جدول (١١) تطبيق الوسط الحسابي

تسلسل المؤشر	سنة ٢٠٠٧	سنة ٢٠٠٨	سنة ٢٠٠٩	سنة ٢٠١٠	سنة ٢٠١١	الوسط الحسابي
١	٢,٣٣	٤,١٦	٦,٣٩	١٤,٩٦	٢٨,٥٤	١١,٢٧
٢	٩٥,٧٤	٩٤,١٧	٩٦,٢٦	٩٦,٩١	٩٦,٦٥	٩٥,٩٤
٣	٥,٣٥	٦,٦٠	٦,٢٣	٦,٠١	٢٢,٥٩	٩,٣٥

الجدول من اعداد الباحث

1. مؤشر إجمالي القروض الى إجمالي الودائع: عن طريق الجدول رقم (١١) نلاحظ ان معدل هذا المؤشر بلغ (٢,٣٣) حد أدنى في عام ٢٠٠٧ والارتفاع التدريجي الى (٢٨,٥٤) حداً أعلى في (٢٠١١) ، وعن طريق هذا المؤشر كلما ارتفعت نسبة المؤشر دل ذلك على ارتفاع مخاطر السيولة وكلما انخفضت نسبة المؤشر دل ذلك على مخاطر سيولة اقل ، وكلما ارتفعت ان نسبة المؤشر عن نسبة الوسط الحسابي تكون المخاطر اكبر وكلما انخفضت نسبة المؤشر عن الوسط الحسابي تكون مخاطر اقل ، وبلغ الوسط الحسابي (١١,٢٧) اي المصرف يتعرض الى اكبر مخاطر سيولة في عام (٢٠١١) واقل مخاطر في عام (٢٠٠٧) ، بسبب ارتفاع إجمالي القروض من (٣٥٥٣٠٧) مليون دينار في عام (٢٠٠٧) الى (٧٥٩٢٨٦٦) مليون دينار في عام (٢٠١١) خلال سنوات البحث .

٢. مؤشر الاستثمارات القصيرة الاجل إلى مجموع الاستثمارات : من جدول (١١) نلاحظ ان نسبة المؤشر في عام (٢٠٠٨) سجلت ادنى مستوى (٩٤,١٧) وفي عام (٢٠١٠) سجلت اعلى مستوى (٩٦,٩١) بسبب ارتفاع الاستثمارات القصيرة الاجل الى (٢٨٤٦٢٤٩) عام (٢٠١٠) حداً أعلى، وبلغ الوسط الحسابي (٩٥,٩٤) ، وان معدل هذا المؤشر مرتفع خلال سنوات البحث، وهذا يدل على إن سياسة

المصرف الاستثمارية والتي تركز على هدف السيولة بشكل أكبر ، حيث إن أغلب الاستثمارات هي الاستثمارات القصيرة الاجل الاقل ارباح وذات سيولة اكبر من الاستثمارات الاخرى وذات مخاطر قليلة نسبيا .

٣. مؤشر مجموع النقد إلى مجموع الموجودات : من جدول(١١) نلاحظ نسبة هذا المؤشر خلال عام (٢٠٠٧) (٥,٣٥) حدا أدنى ، وفي عام (٢٠١١) ارتفع المؤشر الى (٢٢,٥٩) ، وبلغ الوسط الحسابي (٩,٣٥)، وعن طريق هذا المؤشر كلما ارتفعت نسبة المؤشر دل ذلك على انخفاض مخاطر السيولة وكلما انخفضت نسبة المؤشر دل ذلك على مخاطر سيولة اكبر ، وكلما ارتفعت ان نسبة المؤشر عن نسبة الوسط الحسابي تكون المخاطر اقل وكلما انخفضت نسبة المؤشر عن الوسط الحسابي تكون مخاطر اكبر، اي المصرف يتعرض الى اكبر مخاطر في عام (٢٠٠٧) ، واقل مخاطر في عام (٢٠١١) بسبب انخفاض مجموع الموجودات لدى المصرف ذات السيولة النقدية القليلة في عام (٢٠١١) .

ثانيا. تقييم مخاطر السيولة في مصرف الرشيد الحكومي في الجدول رقم (١٠) تطبيق بعض مؤشرات تقييم مخاطر السيولة في مصرف الرشيد الحكومي الرشيد للسنوات (٢٠٠٧ — ٢٠١١) وكما يلي :

جدول (١٢) مؤشرات تقييم مخاطر السيولة في الرشيد الحكومي (المبالغ بملايين الدناير)

المؤشر السنة	١	٢	٣
	اجمالي القروض إجمالي الودائع x ١٠٠	الاستثمارات قصيرة الاجل مجموع الاستثمارات x ١٠٠	مجموع النقد مجموع الموجودات x ١٠٠
٢٠٠٧	٢٢٢٧٧٥ x ١٠٠ = ٨,٤٩	٩٠٩٦٥٦ x ١٠٠ = ٩٩,٥٢	٢٣٢٠٢٠٢ x ١٠٠ = ٣١,٢١
٢٠٠٨	٣٧٧١٧٦ x ١٠٠ = ٦,٠٦	٤٢٩١٠٩ x ١٠٠ = ٩٨,٦٦	٧٤٣٣٨٨٢ x ١٠٠ = ٥٥,١٥
٢٠٠٩	٥٠٣٠٨٨ x ١٠٠ = ٥,٩٩	٢١٩٣٩٠٩ x ١٠٠ = ٩٩,٧٠	٥١٠١٦٦٦ x ١٠٠ = ٤٧,٠٦
٢٠١٠	٩٨٥٦٦١ x ١٠٠ = ٨,٣٨	٢٧٨١٨٩٢ x ١٠٠ = ٩٩,٦٦	٧٣٩١٦٦١ x ١٠٠ = ٥٣,٨٨
٢٠١١	١٨٠٥٨٠٨ x ١٠٠ = ١١,٣٧	١٨٧٢٢٣٠ x ١٠٠ = ٩٩,٥٤	٩٤٦٣٧٤٧ x ١٠٠ = ٥٣,٦٧

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف

كما يمكن استخلاص نتائج المؤشرات من الجدول رقم (١٢) واحتساب الوسط الحسابي ، لتقييم المخاطر المصرفية وكما مبين في الجدول رقم (١٣) وكما يلي

جدول (١٣) تطبيق الوسط الحسابي

تسلسل المؤشر	سنة ٢٠٠٧	سنة ٢٠٠٨	سنة ٢٠٠٩	سنة ٢٠١٠	سنة ٢٠١١	الوسط الحسابي
١	٨,٤٩	٦,٠٦	٥,٩٩	٨,٣٨	١١,٣٧	٨,٠٥
٢	٩٩,٥٢	٩٨,٦٦	٩٩,٧٠	٩٩,٦٦	٩٩,٥٤	٩٩,٤١
٣	٣١,٢١	٥٥,١٥	٤٧,٠٦	٥٣,٨٨	٥٣,٦٧	٤٨,١٩

الجدول من أعداد الباحث

١. مؤشر اجمالي القروض الى إجمالي الودائع : في الجدول رقم (١٣) نلاحظ المؤشر عام (٢٠٠٩) بلغ (٥,٩٩) حدا ادنى، وفي عام (٢٠١١) ارتفع المؤشر الى (١١,٣٧) حدا اعلى، وبلغ الوسط الحسابي (٨,٠٥) وكلما ارتفعت نسبة المؤشر عن نسبة الوسط الحسابي

تكون المخاطر اكبر وكلما انخفضت نسبة المؤشر عن الوسط الحسابي تكون مخاطر اقل، اي المصرف يتعرض الى اكبر مخاطر في عام (٢٠١١) واقل مخاطر في عام (٢٠٠٩) بسبب الزيادة في اجمالي القروض بنسبة اكبر من اجمالي الودائع .

٢. مؤشر الاستثمارات القصيرة الاجل إلى مجموع الاستثمارات : من جدول(١٣) نلاحظ نسبة المؤشر في عام (٢٠٠٨) سجلت ادنى مستوى(٩٨,٦٦) وفي عام (٢٠٠٩) سجلت اعلى مستوى(٩٩,٧٠) ، وبلغ الوسط الحسابي (٩٩,٤١) ، وهذا يدل على سياسة المصرف الاستثمارية في الاستثمارات القصيرة الاجل والاقل ارباح وذات سيولة اكبر ، وذات مخاطر قليلة نسبيا.

٣. مؤشر مجموع النقد إلى مجموع الموجودات : من جدول(١٣) نلاحظ نسبة هذا المؤشر بلغت (٣١,٢١) حدا ادنى في عام (٢٠٠٧) ، وبلغ المؤشر (٥٥,١٥) حدا أعلى في عام (٢٠٠٨) ، وبلغ الوسط الحسابي (٤٨,١٩)، وعن طريق هذا المؤشر كلما ارتفعت نسبة المؤشر دل ذلك على مخاطر اقل وكلما انخفضت نسبة المؤشر دل ذلك على مخاطر اكبر ، وكلما ارتفعت ان نسبة المؤشر عن نسبة الوسط الحسابي تكون المخاطر اقل وكلما انخفضت نسبة المؤشر عن الوسط الحسابي تكون مخاطر اكبر،اي المصرف يتعرض الى اكبر مخاطر في عام (٢٠٠٧) واقل مخاطر في عام (٢٠٠٨) بسبب الزيادة في مجموع النقد، وانخفاض نسبة المؤشر في السنوات اللاحقة بسبب الزيادة في مجموع الموجودات خلال سنوات البحث.

كما يمكن مقارنة تقييم مخاطر السيولة لمصرفي الرافدين والرشيدي وكما مبين في الجدول رقم (١٤) وكمايلي

جدول (١٤) مقارنة تقييم مخاطر السيولة لمصرفي الرافدين والرشيدي

مصرف	الرافدين	الرشيدي
تسلسل المؤشر	الوسط الحسابي	الوسط الحسابي
١	١١,٢٧	٨,٠٥
٢	٩٥,٩٤	٩٩,٤١
٣	٩,٣٥	٤٨,١٩

الجدول من إعداد الباحث

من الجدول (١٤) نلاحظ عن طريق المؤشر رقم (١) الوسط الحسابي لمصرف الرشيدي (٨,٠٥) والوسط الحسابي لمصرف الرافدين (١١,٢٧) اي ان مصرف الرشيدي يتعرض الى أقل مخاطر سيولة من مصرف الرافدين عن طريق المؤشر رقم (١) بسبب اجمالي القروض لمصرف الرشيدي اقل من اجمالي القروض لمصرف الرافدين ذات السيولة النقدية القليلة ، و عن طريق المؤشر رقم (٢) ان الوسط الحسابي لمصرف الرافدين (٩٥,٩٤) والوسط الحسابي لمصرف الرشيدي (٩٩,٤١)، اي ان مصرف الرافدين يتعرض الى أقل مخاطر سيولة من مصرف الرشيدي عن طريق المؤشر رقم (٢) بسبب الاستثمارات قصيرة الاجل لمصرف الرافدين اكبر من الاستثمارات قصيرة الاجل لمصرف الرشيدي ذات السيولة النقدية العالية ، وعن طريق المؤشر رقم (٣) ان الوسط الحسابي لمصرف الرافدين (٩,٣٥) والوسط الحسابي لمصرف الرشيدي(٤٨,١٩) اي ان مصرف الرافدين يتعرض الى أقل مخاطر سيولة من مصرف الرشيدي عن طريق المؤشر رقم (٣) ، بسبب مجموع النقد في مصرف الرافدين اكبر من مجموع النقد في مصرف الرشيدي لمواجهة متطلبات السيولة.

٣-١ . مخاطر رأس المال

أولاً . تقييم مخاطر رأس المال في مصرف الرافدين الحكومي : في الجدول رقم (١٥) تطبيق بعض مؤشرات تقييم مخاطر رأس المال في مصرف الرافدين الحكومي للسنوات (٢٠٠٧ — ٢٠١١) وكما يلي :

جدول (١٥) مؤشرات تقييم مخاطر رأس المال في مصرف الراجحي (المبالغ بملايين الدنانير)

المؤشر السنة	1	2	3	4
	رأس المال الأساس مجموع الموجودات x 100	رأس المال الأساس الموجودات الموزونة بالمخاطر x 100	رأس المال الكلي الموجودات الموزونة بالمخاطر x 100	حقوق الملكية مجموع الموجودات x 100
٢٠٠٧	٦٢٥٢٢ x 100 = ٠,٢٥	٦٢٥٢٢ x 100 = ٠,٣٦	٧٤٧٣٠ x 100 = ٠,٤٣	٧٤٧٣٠ x 100 = ٠,٣٠
	٢٤٥٢٤٦٤١٦	١٧٣٤٤٢٠٥	١٧٣٤٤٢٠٥	٢٤٥٢٤٦٤١٦
٢٠٠٨	٦٨٣٥٨ x 100 = ٠,٢٦	٦٨٣٥٨ x 100 = ٠,٣٠	٨٦٣٣٧ x 100 = ٠,٣٨	٨٦٣٣٧ x 100 = ٠,٣٢
	٢٦٦٤٢٠٦٥٣	٢٢٣٧٨١٠٨	٢٢٣٧٨١٠٨	٢٦٦٤٢٠٦٥٣
٢٠٠٩	١٤٠٩٢٤ x 100 = ٠,٥١	١٤٠٩٢٤ x 100 = ٠,٦٢	١٦٨٧٢٤ x 100 = ٠,٧٤	١٦٨٧٢٤ x 100 = ٠,٦٢
	٢٧٣٥٣٤٣٨١	٢٢٦٦٠٣٤٨	٢٢٦٦٠٣٤٨	٢٧٣٥٣٤٣٨١
٢٠١٠	١٥٩٠٤٨ x 100 = ٠,٥٥	١٥٩٠٤٨ x 100 = ٠,٥٩	٢٠٤٢٠٧ x 100 = ٠,٧٦	٢٠٤٢٠٧ x 100 = ٠,٧١
	٢٨٦٧١٥١٠٩	٢٦٦٥٦٣٧٦	٢٦٦٥٦٣٧٦	٢٨٦٧١٥١٠٩
٢٠١١	١٧٢٤٥٦ x 100 = ٠,٢٦	١٧٢٤٥٦ x 100 = ٠,٦١	٢٢٢٤٢٨ x 100 = ٠,٧٩	٢٢٢٤٢٨ x 100 = ٠,٣٤
	٦٥١٠٩١٠٥	٢٧٩٩٦٢٨٢	٢٧٩٩٦٢٨٢	٦٥١٠٩١٠٥

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية

كما يمكن استخلاص نتائج المؤشرات لمخاطر رأس المال من الجدول رقم (١٥) واحتساب الوسط الحسابي ، لتقييم المخاطر المصرفية وكما مبين في الجدول رقم (١٦) وكما يلي :

جدول (١٦) تطبيق الوسط الحسابي

تسلسل المؤشر	سنة ٢٠٠٧	سنة ٢٠٠٨	سنة ٢٠٠٩	سنة ٢٠١٠	سنة ٢٠١١	الوسط الحسابي
١	٠,٢٥	٠,٢٦	٠,٥١	٠,٦٢	٠,٧٤	٠,٠٨٣
٢	٠,٣٦	٠,٣٠	٠,٦٢	٠,٧٤	٠,٧٩	٠,٤٤٩
٣	٠,٤٣	٠,٣٨	٠,٧٤	٠,٧٦	٠,٧٩	٠,٦٢
٤	٠,٣٠	٠,٣٢	٠,٦٢	٠,٧١	٠,٣٤	٠,١٠

الجدول من أعداد الباحث

١. مؤشر رأس المال الأساس الى مجموع الموجودات : نلاحظ عن طريق الجدول رقم (١٦) ان معدل هذا المؤشر بلغ (٠,٢٥) حداً أدنى في (٢٠٠٧) ، وارتفع المؤشر الى (٠,٢٦) حداً أعلى في (٢٠١١) ، وبلغ الوسط الحسابي (٠,٠٨٣) ، وعن طريق هذا المؤشر كلما ارتفعت نسبة المؤشر دل ذلك على مخاطر رأس المال اقل وكلما انخفضت نسبة المؤشر دل ذلك على مخاطر رأس المال اكبر ، وكلما ارتفعت نسبة المؤشر عن نسبة الوسط الحسابي تكون المخاطر اقل وكلما انخفضت نسبة المؤشر عن الوسط الحسابي تكون مخاطر اكبر ، اي المصرف يتعرض الى اكبر مخاطر في عام (٢٠٠٧) واقل مخاطر في عام (٢٠١١) مقارنة مع الوسط الحسابي .

٢. مؤشر رأس المال الأساس الى الموجودات الموزونة بالمخاطر : من الجدول رقم (١٦) نلاحظ ان هذا المؤشر بلغ (٠,٣٠) حداً أدنى في عام ٢٠٠٨ ، وارتفع المؤشر الى (٠,٦٢) كحداً أعلى في عام (٢٠٠٩) وبلغ الوسط الحسابي (٠,٤٤٩) وعن طريق هذا المؤشر كلما ارتفع المؤشر دل ذلك على مخاطر رأس المال اقل وكلما انخفضت نسبة المؤشر دل ذلك على مخاطر رأس المال اكبر ، وكلما ارتفعت نسبة المؤشر عن نسبة الوسط الحسابي تكون المخاطر اقل وكلما انخفضت نسبة المؤشر عن الوسط الحسابي تكون مخاطر اكبر ، اي المصرف يتعرض الى اكبر مخاطر في عام (٢٠٠٨) بسبب الزيادة في الموجودات الموزونة بالمخاطر ، واقل مخاطر في عام (٢٠٠٩) بسبب الزيادة على رأس المال الاساس .

٣. مؤشر رأس المال الكلي الى الموجودات الموزونة بالمخاطر : يلحظ من الجدول (١٦) ان معدل هذا المؤشر بلغ (٠,٣٨) حدا أدنى خلال عام (٢٠٠٨) وارتفع المؤشر الى (٠,٧٩) كحدا أعلى في عام (٢٠١١) وبلغ الوسط الحسابي (٠,٦٢)، وكلما ارتفعت نسبة المؤشر دل ذلك على مخاطر راس المال اقل وكلما انخفضت نسبة المؤشر دل ذلك على مخاطر راس المال اكبر، وكلما ارتفعت نسبة المؤشر عن نسبة الوسط الحسابي تكون المخاطر اقل وكلما انخفضت نسبة المؤشر عن الوسط الحسابي تكون مخاطر اكبر ، اي المصرف يتعرض الى اكبر مخاطر في عام (٢٠٠٨) بسبب الزيادة في الموجودات الموزنة بالمخاطر ، وقل مخاطر في عام (٢٠١١) وذلك بسبب زيادة راس المال الكلي الى (٢٢٢٤٢٨) في عام (٢٠١١) .

٤. مؤشر رأس المال الكلي الى مجموع الموجودات : يلحظ من الجدول (١٦) ان معدل هذا المؤشر بلغ (٠,٣٠) حدا ادنى في عام (٢٠٠٧)، وفي عام (٢٠١١) بلغ (٠,٣٤) حدا اعلى، وبلغ الوسط الحسابي (٠,١٠)، وكلما ارتفعت نسبة المؤشر عن نسبة الوسط الحسابي تكون المخاطر اقل وكلما انخفضت نسبة المؤشر عن الوسط الحسابي تكون مخاطر اكبر ، اي المصرف يتعرض الى اكبر مخاطر في عام (٢٠٠٧) وقل مخاطر في عام (٢٠١١) بسبب الزيادة في حق الملكية مقارنة مع مجموع الموجودات خلال سنوات البحث.

ثانيا. تقييم مخاطر رأس المال في مصرف الرشيد الحكومي : في الجدول رقم (١٧) تطبيق بعض مؤشرات تقييم مخاطر رأس المال في مصرف الرشيد للسنوات (٢٠٠٧ — ٢٠١١) وكما يلي :

جدول (١٧) مؤشرات تقييم مخاطر رأس المال في مصرف الرشيد (المبالغ بملايين الدنانير)

المؤشر	1	2	3	4
السنة	رأس المال الأساس مجموع الموجودات x 100	رأس المال الأساس الموجودات الموزونة بالمخاطر x 100	رأس المال الكلي الموجودات الموزونة بالمخاطر x 100	حقوق الملكية مجموع الموجودات x 100
٢٠٠٧	٣٩٩١٩ x 100 = ٠,٥٣	٣٩٩١٩ x 100 = ١,٠٠٢	٥٧٩٦١ x 100 = ١,٤٥	٥٧٩٦١ x 100 = ٠,٧٧
٢٠٠٨	٥٢٩٨٦ x 100 = ٠,٦٧	٥٢٩٨٦ x 100 = ١,٠٠	٨٠٨٧٣ x 100 = ١,٢٨	٨٠٨٧٣ x 100 = ١,٠٣
٢٠٠٩	٣٩٩١٩ x 100 = ٠,٣٦	٣٩٩١٩ x 100 = ٠,٤٥	٥٧٩٢٥ x 100 = ٠,٦٦	٥٧٩٢٥ x 100 = ٠,٥٣
٢٠١٠	٣٩٩٢٨ x 100 = ٠,٢٩	٣٩٩٢٨ x 100 = ٠,٣٠	٢١٩٨٣٢ x 100 = ١,٦٨	٢١٩٨٣٢ x 100 = ١,٦٠
٢٠١١	٣٩٩٢٠ x 100 = ٠,٢٢	٣٩٩٢٠ x 100 = ٠,٢٦	٢٢٦٨٢٩ x 100 = ١,٥١	٢٢٦٨٢٩ x 100 = ١,٢٨

الجدول من إعداد الباحث

كما يمكن استخلاص نتائج المؤشرات لمخاطر راس المال من الجدول رقم (١٧) واحتساب الوسط الحسابي ، لتقييم المخاطر المصرفية وكما مبين في الجدول رقم (١٨) وكما يلي :

جدول (١٨) تطبيق الوسط الحسابي

تسلسل المؤشر	سنة ٢٠٠٧	سنة ٢٠٠٨	سنة ٢٠٠٩	سنة ٢٠١٠	سنة ٢٠١١	الوسط الحسابي
١	٠,٥٣	٠,٦٧	٠,٣٦	٠,٢٩	٠,٢٢	٠,٤١
٢	١,٠٠٢	٠,٨٤	٠,٤٥	٠,٣٠	٠,٢٦	٠,٥٧
٣	١,٤٥	١,٢٨	٠,٦٦	١,٦٨	١,٥١	١,٣١

١٠٠٤	١,٢٨	١,٦٠	٠,٥٣	١,٠٣	٠,٧٧	٤
------	------	------	------	------	------	---

الجدول من أعداد الباحث

١. مؤشر رأس المال الأساس الى مجموع الموجودات : نلاحظ عن طريق الجدول رقم (١٨) ان معدل هذا المؤشر بلغ (٠,٢٢) حدا أدنى في عام (٢٠١١) ، وبلغ المؤشر (٠,٦٧) حدا أعلى في (٢٠٠٨) ، وبلغ الوسط الحسابي (٠,٤١) ، وكلما ارتفعت نسبة المؤشر دل ذلك على مخاطر رأس المال اقل وكلما انخفضت نسبة المؤشر دل ذلك على مخاطر رأس المال اكبر ، وكلما ارتفعت نسبة المؤشر عن نسبة الوسط الحسابي تكون المخاطر اقل وكلما انخفضت نسبة المؤشر عن الوسط الحسابي تكون مخاطر اكبر ، اي المصرف يتعرض الى اكبر مخاطر في عام (٢٠١١) بسبب الزيادة في مجموع الموجودات ، وقل مخاطر في عام (٢٠٠٨) بسبب الزيادة على رأس المال الاساس.

٢. مؤشر رأس المال الأساس الى الموجودات الموزونة بالمخاطر : من الجدول رقم (١٨) إن هذا المؤشر بلغ (١,٠٠٢) حدا أعلى في عام (٢٠٠٧) ، وأنخفاض المؤشر الى (٠,٢٦) حدا أدنى في عام (٢٠١١) ، وعن طريق هذا المؤشر كلما ارتفعت نسبة المؤشر عن نسبة الوسط الحسابي تكون المخاطر اقل وكلما انخفضت نسبة المؤشر عن الوسط الحسابي تكون مخاطر اكبر ، اي المصرف يتعرض الى اكبر مخاطر في عام (٢٠١١) وقل مخاطر في عام (٢٠٠٧) ، لزيادة الموجودات الموزونة بالمخاطر خلال سنوات البحث .

٣. مؤشر رأس المال الكلي الى الموجودات الموزونة بالمخاطر : يلحظ من الجدول (١٨) ان معدل هذا المؤشر بلغ (٠,٦٦) حدا أدنى في عام (٢٠٠٩) ، وبلغ المؤشر (١,٦٨) حدا أعلى في عام (٢٠١٠) ، وبلغ الوسط الحسابي (١,٣١) ، وكلما ارتفعت نسبة المؤشر عن نسبة الوسط الحسابي تكون المخاطر اقل وكلما انخفضت نسبة المؤشر عن الوسط الحسابي تكون مخاطر اكبر ، اي المصرف يتعرض الى اكبر مخاطر في عام (٢٠٠٩) وقل مخاطر في (٢٠١٠ ، ٢٠١١) مقارنة مع الوسط الحسابي لزيادة رأس المال الكلي .

٤. مؤشر رأس المال الكلي الى مجموع الموجودات: : يلحظ من الجدول (١٨) ان معدل هذا المؤشر بلغ (٠,٥٣) حدا أدنى في عام (٢٠٠٩) ، وفي عام (٢٠١٠) بلغ (١,٦٠) حدا اعلى ، وبلغ الوسط الحسابي (١,٠٤) ، وكلما ارتفعت نسبة المؤشر عن نسبة الوسط الحسابي تكون المخاطر اقل وكلما انخفضت نسبة المؤشر عن الوسط الحسابي تكون مخاطر اكبر ، اي المصرف يتعرض الى اكبر مخاطر في عام (٢٠٠٩) وقل مخاطر في (٢٠١٠ ، ٢٠١١) مقارنة مع الوسط الحسابي بسبب زيادة حقوق الملكية مقارنة مع مجموع الموجودات.

ويمكن مقارنة تقييم مخاطر رأس المال لمصرفي الرافدين والرشيد وكما مبين في الجدول رقم (١٩) وكمايلي :

جدول (١٩) مقارنة تقييم مخاطر رأس المال لمصرفي الرافدين والرشيد

مصرف	الرافدين	الرشيدي
تسلسل المؤشر	الوسط الحسابي	الوسط الحسابي
١	٠,٠٨٣	٠,٤١
٢	٠,٤٩	٠,٥٧
٣	٠,٦٢	١,٣١
٤	٠,١٠	١,٠٤

الجدول من إعداد الباحث

من الجدول (١٩) نلاحظ عن طريق المؤشر رقم (١) الوسط الحسابي لمصرف الرافدين (٠,٠٨٣) والوسط الحسابي لمصرف الرشيد (٠,٤١) اي ان مصرف الرافدين يتعرض الى أقل مخاطر رأس المال من مصرف الرشيد عن طريق المؤشر رقم (١) بسبب الزيادة في رأس المال الاساس لمصرف الرافدين اكبر من الزيادة في رأس المال لمصرف الرشيد ، و عن طريق المؤشر رقم (٢) ان الوسط الحسابي لمصرف الرشيد (٠,٥٧) والوسط الحسابي لمصرف الرافدين (٠,٤٩) اي ان مصرف الرافدين يتعرض الى أقل مخاطر رأس مال من مصرف الرشيد عن طريق المؤشر رقم (٢) ، وعن طريق المؤشر رقم (٣) ان الوسط الحسابي لمصرف الرافدين (٠,٦٢) والوسط الحسابي لمصرف الرشيد (١,٣١) اي ان مصرف الرافدين يتعرض الى أقل مخاطر رأس مال من مصرف الرشيد عن طريق المؤشر رقم

(٣) ، بسبب الزيادة في راس المال الكلي مصرف الرافدين اكبر الزيادة في راس المال الكلي في مصرف الرشيد مقارنة مع مجموع الموجودات.

1-4. مخاطر التشغيل

أولاً. تقييم مخاطر التشغيل في مصرف الرافدين الحكومي : في الجدول رقم (٢٠) تطبيق بعض مؤشرات تقييم مخاطر التشغيل في مصرف الرافدين الحكومي للسنوات (٢٠٠٧ — ٢٠١١) وكما يلي :

جدول (٢٠) مؤشرات تقييم مخاطر التشغيل في مصرف الرافدين (المبالغ بملايين الدناير)

المؤشر	1	2	3
السنة	المصاريف الشخصية عدد المستخدمين	ايرادات العمليات المصرفية عدد المستخدمين	تعويضات المستخدمين عدد المستخدمين
٢٠٠٧	٣١٦.٢ ----- x ١٠٠ = ٤٦٩,٤	٧٥١٥٩ ----- x ١٠٠ = ١١١٦,٤	٣.٩٥١ ----- x ١٠٠ = ٤٥٩,٧
	٦٧٣٢	٦٧٣٢	٦٧٣٢
٢٠٠٨	٦٢٨٣٨ ----- x ١٠٠ = ٩٢٠,٢	٩٨٩٠٢ ----- x ١٠٠ = ١٤٤٨,٣	٦١٧٦٣ ----- x ١٠٠ = ٩٠٤,٤
	٦٨٢٩	٦٨٢٩	٦٨٢٩
٢٠٠٩	٧٤٠٣١ ----- x ١٠٠ = ١٠٣٩,٤	١١١٣٩١ ----- x ١٠٠ = ١٥٦٤,٠٤	٧٢٣٢٢ ----- x ١٠٠ = ١٠١٥,٤
	٧١٢٢	٧١٢٢	٧١٢٢
٢٠١٠	٧٨٠٢٣ ----- x ١٠٠ = ١٠٧١,٧	١٢٩٥١٢ ----- x ١٠٠ = ١٧٧٩,٠١	٧٦٤٥٦ ----- x ١٠٠ = ١٠٥٠,٢
	٧٢٨٠	٧٢٨٠	٧٢٨٠
٢٠١١	٨٤٢٢٥ ----- x ١٠٠ = ١١٥٦,٩	٢١٧٢٤٥ ----- x ١٠٠ = ٢٩٨٤,٢	٨٢٣٤٧ ----- x ١٠٠ = ١١٣١,٢
	٧٢٨٠	٧٢٨٠	٧٢٨٠

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية

كما يمكن استخلاص نتائج مؤشرات مخاطر التشغيل من الجدول رقم (٢٠) واحتساب الوسط الحسابي ، لتقييم المخاطر المصرفية وكما مبين في الجدول رقم (٢١) وكما يلي :

جدول (٢١) تطبيق الوسط الحسابي

تسلسل المؤشر	سنة ٢٠٠٧	سنة ٢٠٠٨	سنة ٢٠٠٩	سنة ٢٠١٠	سنة ٢٠١١	الوسط الحسابي
١	٤٦٩,٤	٩٢٠,٢	١٠٣٩,٤	١٠٧١,٧	١١٥٦,٩	٩٣١,٥
٢	١١١٦,٤	١٤٤٨,٣	١٥٦٤,٠٤	١٧٧٩,٠١	٢٩٨٤,٢	١٧٧٨,٣
٣	٤٥٩,٧	٩٠٤,٤	١٠١٥,٤	١٠٥٠,٢	١١٣١,٢	٩١٢,١٨

الجدول من إعداد الباحث

١. مؤشر المصاريف الشخصية الى عدد المستخدمين : نلاحظ عن طريق الجدول رقم (٢١) إن هذا المؤشر بلغ (٤٦٩,٤) حدا أدني في عام (٢٠٠٧) وارتقاع المؤشر الى (١١٥٦,٩) حدا اعلى في عام (٢٠١١)، وبلغ الوسط الحسابي (٩٣١,٥)، وكلما ارتفعت نسبة المؤشر عن نسبة الوسط الحسابي تكون المخاطر اكبر وكلما انخفضت نسبة المؤشر عن الوسط الحسابي تكون مخاطر اقل ، اي المصرف يتعرض الى اكبر مخاطر في عام (٢٠١١) والسبب هو الزيادة في المصاريف الشخصية بمعدل (٥٢٦٢٣) مليون دينار في عام (٢٠١١) عن عام (٢٠٠٧) ، و الزيادة في عدد المستخدمين بمعدل زيادة (٥٤٨) مستخدم ، و اقل مخاطر في عام (٢٠٠٧) مقارنة مع الوسط الحسابي.

٢. مؤشر إيرادات العمليات المصرفية الى عدد المستخدمين : نلاحظ من الجدول (٢١) ان المؤشر بلغ (١١١٦,٤) حدا أدنى في عام (٢٠٠٧) وارتقاع المؤشر الى (٢٩٨٤,٢) حدا أعلى في عام (٢٠١١) ، وبلغ الوسط الحسابي (١٧٧٨,٣)، وكلما ارتفعت نسبة المؤشر عن نسبة الوسط الحسابي تكون المخاطر اكبر وكلما انخفضت نسبة المؤشر عن الوسط الحسابي تكون مخاطر اقل ، اي المصرف يتعرض الى اكبر مخاطر في عام(٢٠١١) واقل مخاطر في عام (٢٠٠٧) مقارنة مع الوسط الحسابي، وذلك لزيادة عدد المستخدمين مقارنة مع ايراد العمليات المصرفية.

٣. مؤشر تعويضات المستخدمين الى عدد المستخدمين : من الجدول رقم(٢١) ان المؤشر بلغ (٤٥٩,٧) حدا أدنى في عام (٢٠٠٧) ، وفي عام (٢٠١١) ارتفع المؤشر الى (١١٣١,٢) حدا أعلى ، وبلغ الوسط الحسابي (٩١٢,١٨)، وكلما ارتفعت نسبة المؤشر عن نسبة الوسط الحسابي تكون المخاطر اكبر وكلما انخفضت نسبة المؤشر عن الوسط الحسابي تكون مخاطر اقل ، اي المصرف يتعرض الى اكبر مخاطر في عام(٢٠١١) بسبب الزيادة في تعويضات المستخدمين بمعدل زيادة (٥١٣٩٦) مليون دينار، وبذلك ترتفع تكلفة كل مستخدم في المصرف وتزداد المخاطر التشغيلية ، واقل مخاطر في عام (٢٠٠٧) مقارنة مع الوسط الحسابي.

ثانيا . تقييم مخاطر التشغيل في مصرف الرشيد الحكومي: في الجدول رقم (٢٢) تطبيق بعض مؤشرات تقييم مخاطر التشغيل في مصرف الرشيد الحكومي للسنوات (٢٠٠٧ — ٢٠١١) وكما يلي :

جدول (٢٢) مؤشرات تقييم مخاطر التشغيل في مصرف الرشيد (المبالغ بملايين الدنانير)

المؤشر	1	2	3
السنة	المصاريف الشخصية عدد المستخدمين x 100	ايرادات العمليات المصرفية عدد المستخدمين x 100	تعويضات المستخدمين عدد المستخدمين x 100
٢٠٠٧	٢٧٩٣٦ ----- ٦٣٧٢ x 100 = ٤٣٨,٤١	٤١٥٨٩ ----- ٦٣٧٢ x 100 = ٦٥٢,٦٨	٢٧٤٣٦ ----- ٦٣٧٢ x 100 = ٤٣٠,٥٧
٢٠٠٨	٥٧٧٩١ ----- ٦٢٨٤ x 100 = ٩١٩,٦٥	٥٢٦١٣ ----- ٦٢٨٤ x 100 = ٨٣٧,٢٥	٥٧٠١٠ ----- ٦٢٨٤ x 100 = ٩٠٧,٢٢
٢٠٠٩	٦١٨٢٩ ----- ٦٤٩٨ x 100 = ٩٥١,٥	٧٦٣٦٢ ----- ٦٤٩٨ x 100 = ١١٧٥,٢	٦٠٨٩٧ ----- ٦٤٩٨ x 100 = ٩٣٧,٢
٢٠١٠	٦٦٣١٠ ----- ٦٤٩٨ x 100 = ١٠٢٠,٥	٩٥٥٧٨ ----- ٦٤٩٨ x 100 = ١٤٧١,٢	٦٥٢٥٠ ----- ٦٤٩٨ x 100 = ١٠٠٤,٢
٢٠١١	٧٢١٣٠ ----- ٦٤٩٨ x 100 = ١١١٠,٣	١٣٨٤٥٨ ----- ٦٤٩٨ x 100 = ٢١٣٠,٧	٧٠٧٠٩ ----- ٦٤٩٨ x 100 = ١٠٨٨,٢

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف

كما يمكن استخلاص نتائج مؤشرات مخاطر التشغيل من الجدول رقم (٢٢) واحتساب الوسط الحسابي ، لتقييم المخاطر المصرفية وكما مبين في الجدول رقم (٢٣) وكما يلي :

جدول (٢٣) تطبيق الوسط الحسابي

تسلسل المؤشر	سنة ٢٠٠٧	سنة ٢٠٠٨	سنة ٢٠٠٩	سنة ٢٠١٠	سنة ٢٠١١	الوسط الحسابي
١	٤٣٨,٤١	٩١٩,٦٥	٩٥١,٥	١٠٢٠,٥	١١١٠,٣	١٠٦٨,١
٢	٦٥٢,٦٨	٨٣٧,٢٥	١١٧٥,٢	١٤٧١,٢	٢١٣٠,٧	١٢٥٣,٤
٣	٤٣٠,٥٧	٩٠٧,٢٢	٩٣٧,٢	١٠٠٤,٢	١٠٨٨,٢	٨٧٣,٤

الجدول من إعداد الباحث

١. مؤشر المصاريف الشخصية الى عدد المستخدمين : نلاحظ عن طريق الجدول رقم(٢٣) إن هذا المؤشر بلغ (٤٣٨,٤١) حدا أدنى في عام (٢٠٠٧) وارتقاع المؤشر الى (١١١٠,٠٣) حدا أعلى في عام (٢٠١١) ، وبلغ الوسط الحسابي (١٠٦٨,١)، وكلما ارتفعت نسبة المؤشر عن نسبة الوسط الحسابي تكون المخاطر اكبر وكلما انخفضت نسبة المؤشر عن الوسط الحسابي تكون مخاطر اقل ، اي المصرف يتعرض الى اكبر مخاطر في عام(٢٠١١) والسبب هو الزيادة في المصاريف الشخصية بمعدل (٤٤١٩٤) مليون دينار في عام (٢٠١١) عن عام (٢٠٠٧)، والزيادة في عدد المستخدمين بمعدل زيادة (١٢٦) مستخدم، واقل مخاطر في عام (٢٠٠٧) مقارنة مع الوسط الحسابي.

٢. مؤشر إيرادات العمليات المصرفية الى عدد المستخدمين : نلاحظ من الجدول (٢٣) ان المؤشر بلغ (٦٥٢,٦٨) حدا أدنى في عام (٢٠٠٧) وارتقاع المؤشر الى (٢١٣٠,٧) حدا أعلى في عام (٢٠١١) ، وبلغ الوسط الحسابي (١٢٥٣,٤)، اي المصرف يتعرض الى اكبر مخاطر في (٢٠١١، ٢٠١٠) (٢٠١١) واقل مخاطر في عام (٢٠٠٧) مقارنة مع الوسط الحسابي، وذلك لزيادة عدد المستخدمين مقارنة مع ايراد العمليات المصرفية.

٣. مؤشر تعويضات المستخدمين الى عدد المستخدمين : من الجدول رقم(٢٣) ان المؤشر بلغ (٤٣٠,٥٧) حدا أدنى في عام (٢٠٠٧) ، وفي عام (٢٠١١) ارتفع المؤشر الى (١٠٨٨,٢) حدا أعلى ، وبلغ الوسط الحسابي (٨٧٣,٤) ، اي المصرف يتعرض الى اكبر مخاطر في (٢٠٠٩ - ٢٠١١) ، وزيادة تعويضات المستخدمين بمعدل زيادة (٤٣٢٧٣) مليون دينار، وبذلك ترتفع تكلفة كل مستخدم في المصرف ، واقل مخاطر في عام (٢٠٠٧) مقارنة مع الوسط الحسابي.

ومقارنة تقييم مخاطر التشغيل لمصرفي الرافدين والرشيد وكما مبين في الجدول رقم (٢٤) وكمايلي :

جدول (٢٤) مقارنة تقييم مخاطر التشغيل لمصرفي الرافدين والرشيد

مصرف	الرافدين	الرشيد
تسلسل المؤشر	الوسط الحسابي	الوسط الحسابي
١	٩٣١,٥	١٠٦٨,١
٢	١٧٧٨,٣	١٢٥٣,٤
٣	٩١٢,١٨	٨٧٣,٤

الجدول من إعداد الباحث

من الجدول (٢٤) نلاحظ عن طريق المؤشر رقم (٢) والمؤشر رقم (٣) ان مصرف الرشيد يتعرض الى أقل مخاطر تشغيل من مصرف الرافدين ، بسبب الزيادة في تعويضات المستخدمين وعدد المستخدمين في مصرف الرشيد اقل من مصرف الرافدين . عن طريق المؤشر رقم (١) ان مصرف الرافدين يتعرض الى أقل مخاطر تشغيل.

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

وتم التوصل الى عدد من الاستنتاجات ، والتي وضعت بناءً على نتائج تطبيق أنموذجي اختبارات الرقابة وتقييم المخاطر المصرفية في الجانب العملي من البحث ، نذكر منها مايلي :

- لم تقم بعض المصارف بأستحداث وحدات تنظيمية لادارة المخاطر مستقلة تمارس نشاطها على وفق توصيات لجنة بازل (II) .
- أنخفاض مستوى فاعلية الضوابط الرقابية بصورة مشتركة للمخاطر (مخاطر الائتمان ،مخاطر السيولة ،مخاطر رأس المال ،المخاطر التشغيلية)
- مستوى فاعلية الضوابط الرقابية (متوسط) بصورة مشتركة للمخاطر (مخاطر الائتمان ،مخاطر السيولة ،مخاطر رأس المال ،المخاطر التشغيلية)
- تواجه المصارف عينة البحث مخاطر عالية للائتمان في ضوء قياس المؤشرات (نسبة الموجودات غير العاملة الى مجموع القروض، صافي الدينون المعدومة الى مجموع القروض) .
- تواجه المصارف عينة البحث مخاطر عالية للسيولة في ضوء قياس المؤشر (صافي القروض الى إجمالي الودائع) وذلك لتوجهات المصارف على منح القروض ذات السيولة النقدية القليلة .

٦. تواجه المصارف عينة البحث مخاطر عالية لرأس المال في ضوء قياس المؤشرات (رأس المال الأساس الى مجموع الموجودات ، رأس المال الأساس الى الموجودات الموزنة بالمخاطر)
 ٧. نتائج قياس مؤشرات مخاطر رأس المال للمصارف الحكومية عينة البحث اعلى من نتائج قياس مؤشرات مخاطر رأس المال للمصارف الخاصة، في ضوء قياس المؤشرات (رأس المال الأساس الى مجموع الموجودات ، رأس المال الأساس الى الموجودات الموزنة بالمخاطر) .
 ٨. لايمتلك مراقبي الامتثال في المصارف المحلية المعرفة العلمية والخبرة الكافية بمقررات لجنة بازل الدولية الحديثة المتعلقة بالمخاطر المصرفية وإدارتها والحد منها.
 ٩. لايمتلك مراقب الامتثال في المصارف المحلية الاستقلال والحيادية الكافية لابداء الراى وفي تقييم البنية الأساسية لإدارة المخاطر لدى المصارف وقدراتها في تحديد وقياس المخاطر.
 ١٠. ضعف نظام الرقابة الداخلية في متابعة ورقابة المخاطر المصرفية لعدم توافر الملاكات اللازمة والكفاءة للقيام بالعملية في المصارف المحلية
 ١١. لايقوم المدقق الخارجي في بعض المصارف في تحديد وتقييم خطر الرقابة ومن ثم الخطر الطبيعي وخطر الاعمال.
- وفي ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها ، نورد مجموعة من التوصيات يمكن أخذها بنظر الاعتبار ، للارتقاء بمهنة التدقيق والنهوض بدور المدقق الخارجي في الحد من المخاطر المصرفية:
١. ينبغي أن تكون سياسات وخطط إدارة المخاطر المصرفية مقرر من قبل مجلس إدارة المصرف تتضمن تحديد وتصنيف المخاطر المصرفية .
 ٢. ينبغي ان تقوم ادارة المخاطر بقياس المخاطر المصرفية دوريا وابلغ مجلس الادارة مع التوصيات و يغطي نظام قياس المخاطر نشاطات المصرف كلها أو أغلبها.
 ٤. ينبغي على ادارة المخاطر تقوم باعداد التقارير والتي تحدد المخاطر الموجودة وتحليلها وطرق الحد منها وحسب القطاعات وتقديم الاقتراحات اللازمة للتخفيف منها .
 ٥. ينبغي على ادارة المخاطر استخدام نماذج قياس المخاطر السوقية وتكون صحيحة في تنفيذها وتامة وكاملة.
 ٦. ينبغي على ادارة المخاطر التأكد عند احتساب متطلبات رأس المال يتم أولا احتساب المتطلبات الدنيا لرأس المال لمخاطر الائتمان تليها متطلبات مخاطر السوق لغرض تحديد متطلبات رأس المال المتوفرة لتدعيم مخاطر السوق.
 ٧. ينبغي على ادارة المخاطر التأكد أنه يتم ادراك المخاطر السوقية من قبل ادارة المخاطر في المصرف و عن طريق المخاطر الناتجة عن مراكز العملات الأجنبية.
 ٨. ينبغي على ادارة المخاطر التأكد من قيام الادارة العليا بالخطوات اللازمة لمراقبة والسيطرة على مخاطر السيولة.
 ٩. ينبغي على ادارة المخاطر التأكد أن ادارة المخاطر تقوم بأبلاغ مجلس الادارة عن موقف السيولة بصفة منتظمة ويتم اعلامه فورا وبأية تغييرات مادية تطرأ عن مركز السيولة الحالي أو المرتقب .
 ١٠. ينبغي على ادارة المخاطر التاكيد من اتخاذ الاجراءات المناسبة لحماية سرية المعلومات الخاصة بالعمليات الالكترونية ، وتكون هذه الاجراءات متوافقة مع درجة حساسية المعلومات المطلوب نقلها وتخزينها في قواعد البيانات.

المصادر :

١. المعايير الدولية :المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة ، معيار التدقيق ٣١٥ ،الاتحاد الدولي للمحاسبين ، الجزء الأول ، طبعة عام ٢٠١٠ ، ٢٦٢.
٢. المعايير الدولية :المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة ، معيار التدقيق ١٠٠٦ ،الاتحاد الدولي للمحاسبين ، الجزء الثاني ، طبعة عام ٢٠١٠ .
٣. معيار التدقيق الدولي : ٢٠٠ ، الاهداف العامة للمدقق المستقل واجراء عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الاخرى والخدمات ذات العلاقة ، ٢٠١٠ : ٧٢.
٤. معجم المعاني الجامع www.almany.com

٥. القاعدة المحاسبية رقم (١٠) اقر مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٩٨ بشأن الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف والمنشآت المالية .
٦. أرينز: الفين ، جسم لويك ، المراجعة مدخل متكامل ، ترجمة الدكتور - محمد علي عبد القادر الوسيط، مراجعة الدكتور أحمد حامد حجاج ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٥:٢٢.
٧. ارنز وآخرون ، المراجعة المحاسبية وخدمات التأكيد مدخل متكامل ، دار المريخ للنشر والتوزيع، تعريب: محمد عبد الفتاح العشماوي ، غريب جبر غريب ، ٢٠١٣: ٦٤٨ : ٤٠٨ : ٥٠٣ .
٨. توماس ، هنكي : وليم ، امرسون ، المراجعة بين النظرية والتطبيق ، تعريب د-أحمد حامد حجاج ،كمال الدين سعيد -المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٩:٢٧٢: ٢٧ .
٩. جمعة : أحمد حلمي : - أستاذ المحاسبة والتدقيق- جامعة الزيتونة الاردنية ، التدقيق ورقابة الجودة ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان الطبعة الاولى ٢٠١٣ . ٢١٠ . ٢٤٠
١٠. حشاد : د- نبيل ، دليلك الى إدارة المخاطر المصرفية ، موسوعة بازل || - الجزء الثاني ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، ٢٠٠٥ .
١١. الذنبيات : د- علي عبد القادر ، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق ، شركة مطابع الارز ، عمان ، الطبعة الثانية ٢٠٠٩: ٧٢ .
١٢. الشمري : د- صادق راشد ، خبير مالي ومصرفي ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، ادارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية ، مطبعة فرح ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٨ .
١٣. الشمري: الاستاذ الدكتور . صادق راشد ، استراتيجيات إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية ٢٠١٣ .
١٤. شبيب : دريد كامل آل ، قسم العلوم المالية والمصرفية ، جامعة الزيتونة الأردنية ، إدارة البنوك المعاصرة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٢ .
١٥. عيود، و خلف: د- سالم محمد ، د- صلاح نوري ، مناهج وأساليب الرقابة والتدقيق البيئي بين النظري والتطبيق ، دار الدكتور للعلوم -بغداد، الطبعة الاولى / بغداد ٢٠١١ ، ٦٤:٧٧ .
١٦. عبد الله : د- خالد أمين ، التدقيق والرقابة في البنوك ، دار وائل للطباعة والنشر ، الطبعة الاولى دار وائل للنشر ، ٢٠١٢ .
١٧. عبد الله: الاستاذ الدكتور ، خالد أمين ، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٤ : ٢١٠ .
١٨. عيسى : د . مهدي حنا نقولا ، إدارة مخاطر المحافظ الاستثمارية ، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، عمان ، ٢٠١٠ .
19. Whittington: O Ray- DePaul University : Pany: Kur : Arizona State University : Principles of Auditing Other Assurance Services : New York: Six teen th Edition: Copyright: 2008.
20. ARENS:ALVIN: and RANDAL J. ELDER : MARK S. BEASLEY: AUDITING ASSURANCE SERVICES: Me Mraw Hill Irwin New York: Six teen th Edition : Copyright : 2008.
21. B- Sawyer; Lawrence-JD -CIA-PA :A- Dittenhofer – Mortimer – PH –D -CIA :H- Scheiner – james – PH – D : SAWYERS INTERNAL AUDITNG : Edition 5:All rights reserved : Printed in the United of States of America: Copyright 2003.
22. Williams : Arthur –jr – University of minnesota : Michael L. Smith- ohio state University : Peter C. Young- University of st Thomas : Risk Management and Insurance :copyright :1998: boston Massachusetts : Burr ridge : Dubuque :Iowa.
23. Majumda : N . C. pankaj manohar: new delhi: Fundamentals of Modern Banking a textbook for freshers in the profession and students of banking : New Central Book Agency London: Copyright reserved by the Author :2010.
24. Eddi Cade: Managing Banking Risks: Reducing Uncertainty to Improve Bank Performance: Libray Edition : Copyright : ISBN:1999: Publishing Website:www.Routledge/Amazon.com.
25. Robert Mark: Dan Galaj: 25.:Michel Crouhy: The Essentials of Risk Management: Second Edition: Copyright: 2013: by craw hill Edacation: All rights reserred .Except under the United States:2013. Website:www. Books .goole .iq/books?isbn =0071821155.